مشروع المصالحة
ومستقبل العراق السياسي

بسم الله الرحمن الرحيم

- مشروع المصالحة ومستقبل العراق السياسي
- محمد صادق الهاشمي
- الناشر: مركز العراق للدراسات
- المطبعة: الساقي للطباعة والتوزيع
- تصميم الغلاف والإخراج الفني: أحمد الهاشمي
- عدد الطبعات : ٣٠٠٠ نسخة

مشروع المصالحة
ومستقبل العراق السياسي

محمد صادق الهاشمي

كاتب إسلامي وباحث سياسي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

2015 م ـ 1436 هـ

مـركز العـراق للدراســات

Center Of Iraq For Studies

www.markazaliraq.net +964 7710558123

info@markazaliraq.net +964 7707961315

المحتويات

المحتويات..... ٥

المقدمة..... ٩

نص مشروع المصالحة الوطنية..... ١١

أولا: الآليات..... ١٢

ثانياً: المبادئ والسياسات المطلوبة..... ١٣

متى بدأ مشروع المصالحة..... ١٨

الحوار المفتوح على أسس وضوابط..... ٢٠

سلب الشرعية عن هذه العناصر وإبقاؤها بيد الحكومة..... ٢٣

آليات مشروع المصالحة هل ستؤدي الغرض؟..... ٢٧

المشكل الحقيقي في الواقع السياسي العراقي..... ٢٩

مستقبل القيادات السنية مع الفصائل المتمردة..... ٤٣

العناصر الأساسية المخاطبة في المصالحة..... ٤٨

١-الفرق بين العناصر البعثية والعناصر الصدامية..... ٥١

٢-العناصر التكفيرية..... ٥٥

٣- العناصر الوطنية..... ٥٧

هيئة اجتثاث البعث والاستجابة لهذه الشرعية..... ٦٣

صور المصالحة..... ٦٧

١- إلغاء المشروع السياسي..... ٦٧

٢ـ الدخول في المشروع السياسي دون قيد..... ٦٩

٣- الدخول في المشروع السياسي مشروط..... ٦٩

الشيعة والمصالحة..... ٧٢

أمريكا ومشروع المصالحة..... ٧٥

خلاصة عن أهم الأطراف الداخلية التي تمنع نجاح المشروع..... ٨٥

ضرورات المصالحة الوطنية..... ٨٩

المعوقات الخارجية التي تمنع نجاح المصالحة..... ٩٩

١ـ العامل الدولي..... ٩٩

٢ـ العامل الأمريكي..... ١٠٢

٣ـ العامل العربي الطائفي والتهم الموجهة إلى شيعة العراق ١٠٤
٤ـ العامل العربي الحكومي ١١٠
خيار الفدرالية في العراق..... ١١١
الفدرالية والعامل الاقتصادي..... ١١٧
هل الحكومة مؤهلة لطرح مشروع المصالحة..... ١٢٤
الخلاصة..... ١٣٢

المقدمة

المصالحة مشروع أعلنته حكومة المالكي وحددت له بنوداً، وهي مجموعة أوراق قدمت له أعتمد إحداها كي تكون أساساً في انطلاق المشروع، ومن الطبيعي أن هذا المشروع لم ينطلق من الفراغ، أو من لدن رئيس الوزراء وحده، بل ولدته ظروف وحوارات تمتد جذورها إلى المراحل الأولى لتأسيس حكومة الوحدة الوطنية، وتعمقت أكثر هذه المشاريع لرأب الصدع وجمع الكلمة مع تقادم الزمن وبلوغ المسيرة السياسية مدياتٍ أكثر تقدماً، إلى أن جاءت الحكومة المنتخبة، وكان من أبرز ملامحها دخول القوى السياسية السنية الإسلامية والعلمانية في المشروع السياسي، دخولاً مدروساً يريد الجمع بين الواقع الذي آلت إليه الأحداث وفرضه القدر السياسي، وبين أفكارٍ ورؤى ما زالت تعتقد وتتمسك بالماضي قدراً لا تحيد عنه، فرأت أن

المخرج من هكذا تقاطع في الرؤى هو المصالحة السياسية، إلا أننا نعتقد جازمين أنَّ المشروع يتجاوز كونه وليد هذه المرحلة، لأن أزمته ممتدة في أعماق التاريخ السياسي العراقي المعاصر، واليوم ألقت ظلالها على واقعنا، وسوف تمتد إذا لم يعالج علاجاً بحجم الخطورة التي تريد أن تتركها في مسيرتنا ومستقبلنا.

لذا حينما نبحث هنا في دراستنا (مشروع المصالحة ومستقبل العراق السياسي) نحاول أن نجعل البحث يستوعب كل المفردات ويغطي سائر المساحات. في المشروع الذي أطلقه المالكي وصار مرتكزاً لحكومته.

محمد صادق الهاشمي

نص مشروع المصالحة الوطنية

من اجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة، ولمعالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الإداري وغير ذلك على أجواء الثقة المتبادلة، وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أساس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، من اجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبه واستعادة كامل إرادته وسيادته، ومن اجل أن يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليميا ودولياً، من اجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي تقوم على ركنين أساسيين:ـ

١ـ الآلية المعتمدة.

٢ـ المبادئ والسياسات المطلوبة.

أولا: الآليات

أـ تشكيل هيئة وطنية عليا باسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين للقوائم البرلمانية التي تألفت داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة وممثلون عن المرجعيات الدينية وعن العشائر.

بـ تشكيل لجان فرعية في المحافظات من قبل الهيئة الوطنية العليا تتولى مهام الهيئة لتوسيع المصالحة أفقياً.

تـ تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية وإعلامية ومتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها وتسليط الضوء عليها.

ثـ عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع مثل :

١ـ مؤتمر لعلماء الدين لدعم عملية المصالحة وإصدار الفتاوى الداعمة لها باعتبارها اعتصاماً بحبل الله.

٢ـ مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر عنه ميثاق شرف لمواجهة حالة التناحر ودحر الإرهاب والمفسدين.

٣ـ مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة في الساحة تتعهد فيه

بدعم الدولة وحماية العملية السياسية ومواجهة التحدي الإرهابي والفساد، وإعلان ميثاق وطني بذلك.

٤ـ دعوة مؤسسات المجتمع المدني كافة للقيام بنشاطات ومؤتمرات وحملات توعية وتثقيف لتحقيق أهداف مشروع المصالحة والحوار الوطني.

ثانياً: المبادئ والسياسات المطلوبة

١ـ اعتماد خطاب سياسي وعقلاني من جانب القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ومن الحكومة؛ لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف المترددة وحيادية الإعلام.

٢ـ اعتماد الحوار الوطني الصادق في التعامل مع كل الرؤى والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية.

٣ـ اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية لحل مشاكل البلد ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية وبذل الجهود من اجل السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة.

٤ـ أن تتخذ القوى السياسية المشاركة في الحكومة موقفاً

رافضاً من الإرهابيين والصداميين.

٥ـ إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية وجرائم ضد الإنسانية، وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة الممكنة، ويتعهد الراغب بالحصول على فرصة العفو بشجب العنف ويتعهد بدعم الحكومة الوطنية المنتخبة وإتباع القانون.

٦ـ منع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصلاح السجون ومعاقبة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات الوطنية والدولية من زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.

٧ـ التباحث مع قوات متعددة الجنسيات من أجل وضع آليات تمنع انتهاك حقوق الإنسان والمدنيين من خلال العمليات العسكرية.

٨ ـ حل مشاكل موظفي الدوائر المنحلة وبالأخص ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاستفادة من خبراتهم.

٩ـ إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون والقضاء، لتأخذ طابعاً

مهنياً ودستورياً.

١٠ـ اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات وبالأخص في المناطق الساخنة.

١١ـ تفعيل اللجان التحضيرية التي انبثقت عن مؤتمر القاهرة للوفاق الوطني بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجامعة العربية وتشجيع مبادرة بغداد للسلام.

١٢ـ القيام بتحرك إقليمي عربي إسلامي متوازن من جانب الحكومة، لوضع الحكومات بصورة ما يجري في العراق وكسب موافقتها إلى جانب عملية الوفاق الوطني، وبالأخص الحكومات التي تقدم دعماً للإرهاب أو تغض الطرف عنه.

١٣ـ العمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة التي ستتولى إدارة أمن العراق للتمهيد لانسحاب القوات المتعددة الجنسيات.

١٤ـ العمل الجاد والسريع لإعادة النظر في بناء القوات المسلحة التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية وغيرهما على أسس مهنية ووطنية؛ أنها ستتولى إدارة أمن العراق وتستلم الملف الأمني من القوات متعددة الجنسيات قبل انسحابها.

١٥ـ تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الإمكانات لتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية في المناطق المحرومة في عموم العراق.

١٦ـ إزالة المعوقات التي تحول دون مشاركة أي مواطن عراقي أو تنظيم يرغب بالعمل وفق الدستور لبناء العراق ولم يرتكب جريمة.

١٧ـ تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية والعنف.

١٨ـ تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع جرائم ورموز النظام السابق والإرهابيين وعصابات القتل والاختطاف.

١٩ـ جعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة وأن لا تتدخل في الشأن السياسي، وحل موضوع الميليشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية ومعالجتها سياسيا واقتصاديا وأمنياً.

٢٠ـ توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الإرهابية والتكفيرية التي تعادي العراق والعراقيين.

٢١ـ البدء بحملة إعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة، ومعالجة مشكلة البطالة.

٢٢ـ إن ما أفرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية تشكل جميع هذه المؤسسات الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب العراقي في التعامل مع موضوع السيادة وتواجد قوات متعددة الجنسيات.

٢٣ـ العمل على إعادة المهجرين إلى مناطقهم، وتتولى الحكومة والأجهزة الأمنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، واعتماد سياسة أمنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والإكراه.

٢٤ـ عمليات الاعتقال والتفتيش تتم بموجب أوامر قضائية صادرة قبل المداهمة والاعتقال، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس الكيدية وبما لا يتعارض مع حقوق الإنسان، وتكون العمليات العسكرية بأوامر رسمية.

متى بدأ مشروع المصالحة

هذا المشروع هو جزء من البرنامج السياسي الذي اتفقت عليه الأطراف المتفاوضة في تشكيل الحكومة، وكان من أبرز المسلمات التي تم الاتفاق عليها بين أعضاء (حكومة الوحدة الوطنية)[1] وبعد تشكيل هذه الحكومة طلب الأستاذ رئيس الوزراء نوري المالكي من مساعديه ومستشاريه، أن يعدّوا له ورقة (مشروع عمل للمصالحة)،كي يعتمدها في حكومته، واختار الورقة التي تعد وسطاً بين العديد من الأوراق التي أُقترحت، وعرضها على هيئة الرئاسة (رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الوزراء) ثم عرضت في الجلسة الأولى التي انعقدت في دار رئيس الجمهورية، وفي الجلسة الثانية تم إقرارها بعد تعديلها، فكان هذا المشروع

---

(١) ألين نكماير وجوناثان فاينر: الانتخابات العراقية تجتذب أعدادا كبيرة من السنة Ellen Knichmeyer and jonahan Finer , iraq vote draws big turnoutoof of sunnis.

مشروعاً حكومياً أو مشروعاً وطنياً بكل ألوان الطيف الوطني قد، اعد برضا الجميع وبما يلبي طموحاتهم السياسية ويرضي قواعدهم الجماهيرية [1].

أستطيع القول: «أنَّ الحكومة المنتخبة صنعت هذا المشروع بكل إخلاص، أملاً في وحدتها الوطنية، التي كانت أساساً لانطلاق برنامجها الحكومي وان تكون هذه الوحدة الوطنية قد ألقت ظلالها على المشروع فأعطته صفة المشروع الشرعي؛ لكونها حكومة منتخبة، وانه مشروع وطني؛ لأن هذه الحكومة حكومة الموزائيك الوطني المتعدد، وهذه البداية والحيثيات بطبيعة الحال تزيل اللبس، وتقطع الطريق على من يدّعي أنه مشروع طائفي، أو مشروع يريد أن يؤمن للحكومة الطائفية الاستقرار، ونزع صوت المعارضة لها، وطبيعته هذه لكونه صدر عن حكومة تمثل الأطياف السياسية الأساسية، تملي على الجميع الذين مازالوا خارج العملية السياسية لأي سبب كان، أن يمتثلوا لهذا المشروع، لأنه مشروعهم جميعاً.

(١) الصباح: ٢٠٠٦/٦/١٧.

ويستطيع المتأمل لهذه البنود، أو ما يطلق عليها المبادئ والسياسات، أن تكون له قراءات لهذا المشروع وهي: ـ

الحوار المفتوح على أسس وضوابط

من خلال جعل باب الحوار مفتوحاً لكل العناصر التي ربما لم تتوفر لها فرص الالتحاق بالعملية السياسية، وبهذا نكون قد أجبنا عن السؤال المقدّر: عن ماهيّة العناصر والحركات التي يشملها هذا المشروع؛ سيما وان العديد من الحركات والشخصيات طرحت هذا السؤال، وربما اعترضت بسبب عدم معرفة من هو المقصود بهذه المبادرة، واعترضت على اصطلاح المصالحة، وبعبارة أدّق المعترضون يقصدون أن المراحل السياسية السابقة قطعت أشواطاً في الحوار دخلت من خلالها الحركات الأساسية إلى العملية السياسية من الذين كانوا خارجها، وبهذا لم يبقَ ـ في نظر هؤلاء ـ إلاّ الجناة والقتلة أو الذين لا يؤمنون بكل العمل السياسي، ويريدون إرجاع البلاد إلى المربع الأول، وهم عناصر البعث الصدامي أو عناصر تكفيرية متطرفة، وبنظرة أولية إلى أركان المبادرة نجد أنَّ البنود حددت من هوالمخاطب وفتحت الباب له ولم تحدد زمناً.

والذين أشكلوا لعدم وضوح المشروع لديهم، إنما أشكلوا على مفردة المصالحة، ربما يريدون أدنى من ذلك اعتباراً، لأن المصالحة[1] بنظرهم قد تمت ولم يبقَ أحد يستحق مبادرة المصالحة، بل يستحق مشروع الاستيعاب تحت عنوان آخر مثل العفو، وأمثال ذلك، خصوصاً أن هؤلاء لم يكونوا كيانات سياسية واضحة ومحددة المعالم.

وهذا ما أكدته المادة (٢٠) التي تنص على: «.. توحيد الرؤى والمواقف اتجاه العناصر والمجموعات الإرهابية...».

وعليه فإن المادة (٩) التي أفادت إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث، وإخضاعها للقانون والقضاء، لا يعني أن يجعل المشروع سائباً، بل حدد منذ البداية طريق الذين يمكن لهم الاستفادة من المصالحة، وحدد أيضاً في البند (٣) عدم إمكانية التنازل عن نضال وجهاد الشعب العراقي وما أفرزته مسيرته السياسية، تحت إشراف قياداته وتوجيهات مرجعياته من دستور وحكومة منتخبة، وكل ما يتفرع عن هذه الحقائق من تفاصيل، من خلال تأكيده على البند المذكور اعتماداً

(١) مقابلة تلفزيونية للسيد رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم / الفرات : ٢٠٠٦/٦/١٦.

على الشرعية الدستورية والقانونية لحلّ مشاكل البلد.

أما المادة (٢٢) فإنّها تؤدي ذات الغرض وتصبُّ في قلب الهدف الذي يمنع على هؤلاء، إن أرادوا الدخول في المشروع السياسي، حكومةً أو معارضةً أن يطرحوا شروطاً تنتهي بمس الثوابت الوطنية، مثل تغيير الدستور، وإلغاء جهود الشعب العراقي، لذا أكدت المادة: «...إنَّ ما أفرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية، تشكل جميع هذه المؤسسات الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب العراقي...».

وبعد ملاحظة المواد المذكورة نجد بوضوح العبارة: أن الخطاب الذي يريد المشروع النطق به لكل عنصر أو طرف يريد الالتحاق بالعملية السياسية، يعتمد على أساسين لا يمكن المساس بهما وهما:ـ

أـ إنَّ المساحة التي تغطيها خيمة المشروع لا تشمل إلا القوى التي لها أهداف سياسية غير معتمدة على أن تكون أهدافاً تريد عودة الدكتاتور أو مشروعه، ولا أن تكون ذات بعد تكفيري دموي، وكل ما خلا هذين الخطرين يمكن محاورته، مع فرض أنَّ في الساحة ما زال العديد لديهم أجندة

خارجة عن إرادة وأجندة هذين الخطرين.

ب ـ إنَّ البلاد بلغت بمسيرتها السياسية حداً لا يمكن التنازل عنه والرجوع إلى الوراء، فليس لهذه القوى المفترض دخولها في المشروع، إلاّ الإعتراف بشرعية ما أفرزته الأمة العراقية في نضالها وما سطرته بتلاحمها وإصرارها على الاستقرار وصياغة الدستور الذي يحفظ كرامتها ومستقبلها.

وعليه فليس من الممكن لهذا المشروع أو أي مشروع مصالحة أن يتنازل عن هذه الأسس لأي شريحة أو فصيل أو مجموعة، بل المشروع يقول بوضوح لهم: المصالحة تعني أن يدخلوا في ركب الأمة، ولا عودة إلى الوراء، وبهذا يكون مشروع المصالحة مشروعاً ينطلق من رؤية وقوة لا من الضعف والاستكانة، أو أن الحكومة واقعة بمشروعها هذا تحت تأثير الإرهاب.

سلب الشرعية عن هذه العناصر وإبقاؤها بيد الحكومة

إنَّ المشروع يمثل فرضاً لإرادة القانون والدستور، أي أن الأسس التي أقرتها المسيرة السياسية لا يمكن المساس بها

تحت ذريعة الحوار أو المصالحة، بل هو خطاب حكومي يمثل شرعية امة بأسرها ويريد دعوة العناصر الخارجة عن القانون بالعودة إلى القانون والاعتراف بسيادة الدولة والدستور، وكل ما قررته العملية السياسية، لذا تجد أنَّ بنود المشروع لم يعترف بالمقاومة بما عليه الآن من توسل آلية خطرة في تمزيق الصف الوحدوي وإثارة الحرب الطائفية وتدمير البنى التحتية، أي لم يعط لهذه العناصر الشرعية، بل جعل حتى موضوع السيادة، وترحيل المحتل الذي تعلق العناصر المتمردة عليه كل أفكارها، وتستمد منه مشروعيتها وتجعله ذريعة لممارساتها.

وبهذا منعت عليهم أن يصدّروا ويسوقوا ما يؤمنون به.

وأنَّ هذه العناصر ما زالت ترفع شعار المقاومة وتحدِّد شرطها الأساسي لكل مشروع مصالحة، وهو الاعتراف بالمقاومة، ثم العمل على إزالة أمريكا من خلال جدولة تواجدها على أرض العراق كقوى احتلال، وهذا الشعار رفعته قوى عديدة لا شك في أنها قوى وطنية مخلصة[1]، إلا

(١) حاتم مخلص/ التصويت «بنعم للفوضى» Hatem Mukhlis, 'roting , ges to choos لنيويورك تايز : ١٨/ تشرين الأول/ ←

أن الكلام كيف يمكن الفصل بينها وبين القوى الظلامية والعناصر التكفيرية.

في الواقع لا أحد يقول بمقولة الاحتلال وإبقائه على أرض المقدسات بأي وجه وصفة كانت لهذا المحتل، سواءاً كان محتلاً سافراً أو تحت غطاء ومقررات الشرعية الدولية، وبموجبها تحولت هذه القوات إلى قوات متعددة الجنسية، وان كان جوهر تواجدها جوهر احتلالياً محضاً، غاية الأمر تختلف الاجتهادات والطرق المؤدية إلى السيادة، ولا أجد نفسي هنا مدافعاً عن الحكومات أن قلت: أنها ـ أي حكومة المالكي ـــ وحسب معرفتي بتأريخها المشرف وأجندتها الشفافة ـ تعمل جاهدة على ترحيل قوى الاحتلال وهي مصرّة أشد من إصرار أصحاب البندقية المدعاة، ولها برنامجها وأسلوبها وآلياتها، وعليه فإن هدف ترحيل الاحتلال صار سياسياً أكثر منه هدفاً سيادياً، وخضع للعديد من المساومات ومن خلاله مررت العديد من المشاريع والسياسات الإقليمية، أنه هدف طائفي أكثر من كونه هدفاً وطنيّاً يطلب السيادة لذاتها، ويتوسل الطرق

٢٠٠٥، وهكذا كنعان مكية لينيويورك تايز / كانون الأول / ٢٠٠٥.

السليمة.

أليس من أبسط المسلمات أن ترحيل المحتل متوقف على استقرار البلاد كي تلغي شرعية تواجد هذه القوات التي ما زالت تتذرع بتدهور الوضع الأمني وعدم قدرة القوات المسلحة على حماية البلاد ومنع قيام الأزمات، وبهذا الأسلوب يقدم البعض خدمة للمحتل بان يوجد له ذريعة البقاء من خلال تدهور الوضع الأمني[1].

(١) سامي الزبيري، الديمقراطية والعراق والشرق الأوسط: ١٨/تشرين الأول / ٢٠٠٥، ص٥.

آليات مشروع المصالحة
هل ستؤدي الغرض؟

أعطى هذا المشروع للقوى السياسية والهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار، واللجان الفرعية في المحافظات من لجان ثقافية وعشائرية ولجان إعلامية، وعلماء الدين، أعطاها الشرعية، وعوّل عليها في بناء اللحمة الاجتماعية والسياسية التي كاد الإرهاب أن يمزقها، وهذه الآلية تؤشر أن المراد من المشروع، أن يكون مشروعاً حكومياً ينفّذ بآلية جماهيرية، وبكل قوى الشعب العراقي الثقافي ومؤسسات المجتمع المدني، وعلماء دين، وحوزات، ورجالات عشائرية، ولو أن وعياً بلغ بنا هذا المدى وتحمل الكل مسؤولياته، كآليات للوحدة ولمشروع المصالحة، بدل أن تكون مشروعاً للفرقة والتناحر، لما بلغت الهوة ما بلغت، وما فُتَّ في عضد الأخوة، ولما وضع العراق على سكة المجهول.

نعم أن تحديد الآليات بالقوى المذكورة يريد أن يجعل منه مشروع أمة متصالحة تتحرك لمصالحة من تخلف في آن واحد.

وهنا أمر يفرض نفسه وهو أن الذي قدم هذه الورقة لم يكن فرداً، بل وكما أسلفت مجموعة من المستشارين ثم عُرضت على الحكومة، وناقشتها بشكل كامل ومستفيض، وهذا يدل على أنَّ الفصائل المكوّنة لحكومة الوحدة الوطنية قد لاحظت وراعت مصالحها ومصالح الطرف الآخر في هذا المشروع.

فالسنة قد حفظوا من خلال بنود المصالحة حقوقهم، وهكذا الشيعة والكرد أيضاً، وبنفس الوقت يدل على أنَّ كل طيف سياسي قد أقرَّ للآخر بحقوقه في المشروع السياسي الذي يعتبر أساساً للانطلاق في المشروع الإصلاحي، أي أنَّ السُنّة الذين هم جزء من المشروع السياسي الذي انطلقت عنه مبادرة المصالحة، قد أقروا للشيعة حقوقهم[1]، وهذا ما صرحت به البنود، وعليه أن هذا الإقرار من الطيف السني

(١) مقابلة أجرتها كرايسز جروب مع صحفي عراقي/ عمان / ١٧/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦.

للشيعة بحقوقهم من خلال مقولة: « أن الدستور أساس لمرجعية كل الأمة» هذا الأساس يقطع الطريق على كل فيصل سياسي يريد الدخول في الحوار تحت مظلة المصالحة، أن يخالف القواعد والأُسس والمسلمات التي أقرت في العملية السياسية وهنا بيت القصيد في كل ما يجري، وهذا يقودنا إلى طرح أصل المشكل.

المشكل الحقيقي في الواقع السياسي العراقي

أصل العُقدة التي اشتدت بمرور الأيام، وكادت أن تكون بؤرة النزاع التقليدي في حركة الصراع داخل العراق، هي أن مسيرة التاريخ السياسي خلال القرن العشرين قد جرت بما يحفظ للسنة الحق المطلق في إدارة العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، مع حرمان الأكثرية والأقليات الأخرى بشكل كامل، وهذا ما عملت عليه كل الأنظمة التي تعاقبت على إدارة العراق.

والقوى المتمردة ـ لا أقل أغلبها ـ ينطلق من هذه العقدة في ضرورة إعادة الواقع السياسي إلى الوراء، ذلك الواقع

الذي برّز دور الأقلية على حساب الأكثرية، والطريق لإعادة عقارب الساعة إلى زمن القهر والتسلط وحرمان الأكثرية لا يتم إلا بإفشال المشروع السياسي الذي أدى إلى إبراز الدور الواضح للشيعة من خلال إعطاء كل ذي حقٍ حقه، ومن الطبيعي أنهم يدركون جيداً ويفهمون أن المصالحة تعني الاعتراف بهذا المشروع السياسي الذي أقر للشيعة حقوقهم المُلغاة[1] وتم الاعتراف بها دستورياً، وبذلك تغيرت خارطة العمل السياسي في العراق، وقلبت المعادلة التي كانت حاكمة قروناً.

وهذا الإقرار بالحقيقتين المتقدمتين من أن المشروع وليد السنة والشيعة وسائر القوى، وان وهذه الولادة معناها الاعترافات المتبادلة ذاتياً وموضوعياً.

وبعد الاعتراف والإقرار بأنَّ المصالحة تريد أن تكون على أسس أقرت ولا يحق لأحد التلاعب بها بعد الآن ، نطرح جملة من الأفكار:

(١) لأخذ فكرة سريعة عن التداخل بين الملل والفوارق الطبقية في العراق خلال النصف الأول من القرن العشرين، أنظر حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق (برنستون) ١٩٧٨ ص٤٤ ـ ٥٠.

أـ إن هذا المشروع الذي يقر لكل ذي حقٍ حقه، وليد مخاضات حكومية (حكومة الوحدة الوطنية)، ومن الطبيعي أن السنة في قلب المعادلة، بل إليهم تنسب هذه المبادرة.

وهنا سؤال يطرح نفسه، هل القيادات السنية الشرعية ـ التي هي جزء من الحكومةـ تحظى بحق تمثيل الرؤية السنية؟.

وهل السنة يستجيبون لهم، ويعتقدون أنهم يعبرون عن طموحاتهم، وآمالهم، وأفكارهم، خصوصاً، وهم قد انتخبوا هذه القيادة؟[1].

أم أن هذه القيادة بمعزل عن جمهورها الذي ينبغي أن تمثله؟.

وهنا عدة احتمالات:

فأما أن تمثله ولا داعي لكل هذا المشروع.

وأما أن يكون خارجاً عن إرادتها، ووهنا أيضاً لا جدوى من المشروع؛ لعدم تأثيره على هؤلاء، والقيادات

(١) صرح عدنان الدليمي زعيم جبهة التوافق العراقية في تموز (يوليو)٢٠٠٥ : إذا حضرنا باسم السنة، فذلك لا يعني إننا نؤيد الطائفية... نحن نتحدث عن واقع على الأرض...

السنية في ذلك لها نفس التأثير الشيعي على هذه الفصائل.

وأما أن يكون تأثير السنة والشيعة كلاهما بدرجة واحدة وهم ينطلقون بروح الحرص على هذه البلاد، وهذا لا مانع منه، إلا أنه يقرر لنا أن هذه العناصر حينما لا تأتمر بأمر السنة من القيادات، فلا إشكال أن مردَّ هذا التمانع والممانعة، لخلاف إيديولوجي ومتبنيات وأفكار ورؤى وأهداف واستراتيجيات. وهذا بيت القصيد ومربط الفرس.

ما هذه الإيديولوجيات المختلف فيها هل؟ هي جزئية ككل الجزئيات التي كانت وما زالت لدى الأطياف السنية المشاركة في الحكومة محل كلام فيها، ومع هذا اِلتأمت مع الأطياف الأخرى وكونت حكومة وحدة وطنية.

أم أن هذه الخلافات جذرية وتختلف تماما عن وجهات النظر السنية الأخرى؟.

وهذا الأخير ما نذهب إليه ونعتقد به اعتقاداً أكدته مسيرة الأحداث، فلهذه العناصر أجندتها الخاصة المستمدة من عُقَد طائفية، ومن واقع وموروث لا تقبل هذه الأجندة بجعلها خارج إطار السنة ومشروعهم.

ويستطيع كل باحث في الشأن العراقي، أن يجد ثَمَّةَ فوارق بينهم وبين هؤلاء لا يمكن للقيادات السنية القضاء عليها، مهما رفعوا سقف المطالبات في مسار العمل الحكومي ومشاريعه للمصالحة، أو أي عمل تحت قبة البرلمان.

وأن أدنى تأمل لمعرفة أدبيات وخطاب هذه الفصائل، نجده يحدد لنا بما لا يقبل الشك البون الشاسع بينهما.

لان هذه الفصائل آمنت بالدم دون أن ترقب لأحد سواها، إلاً ولا ذمة، وألغت الطرف الآخر وأجازت قتله والتمثيل به لأنه ـ بنظرها ـ الخندق الأمريكي سنّياً كان أم شيعي[1].

هذه هي حقيقة هذه الفصائل وهذه لغتها، وليس لها من هدف سوى عودة الدكتاتور مهما تذرعت بالوطنية ومقاومة المحتل وحملّت نفسها أجمل الصفات، ولصقت بالآخر ما شاء

(١) كتبت كرايسز جروب سابقا أن « المعاني المتعددة لهذا التعبير مهمة لان للزرقاوي يلعب عليها جميعا في نفس الوقت لمهاجمة الشيعة ودحض الانتقادات الموجهة له بأنه يسعى لإشعال نزاع طائفي، ويعلق عدنان أبو عودة وسائر المحللين: إن للزرقاوي أسساً وركائز دينية وسياسية وعقائدية لمقاتلة الشيعة. راجع تقرير كرايسز جروب «بكلماتهم أنفسهم» ص١٩-٢٣.

لها أن تلصقه.

هذه الشريحة لا تعرف حرمة لسني أو شيعي يقف في طريقها، ولا تخضع للغة الحوار ولا تجد كلمة واحدة في قاموس حياتها أسمها الحوار؛ لأنّها لا تقر بوجود الآخر كي تحاوره.

نعم هؤلاء ليسوا من السنة، بشيء بل السنة أمة مطهرة وهم براء من هؤلاء، مهما تذرعوا بهم، أو حاولوا أن يصوروا ذلك، ويفسروا قهراً أن السنة البيئة الحامية والحاضنة لهم، فالأمر مختلف.

في الأفق يدرك السياسي لعبة دولية لهذه العصابات مفادها:أنهم ركبوا الموجة أو المركب السني وصولاً إلى أهدافهم، وسوف تركب الحركات والعصابات الصدامية موجه التطرف، والتطرف بركب موجة السنة، والمستفيد الوحيد هو الصداميون، والخاسر الأوحد الشعب العراقي عموماً والسنة والإسلام خصوصاً، لتدرّع هؤلاء بهم.

بينما القيادات السنية تقر وتعترف بالعملية السياسية التي ولدت من رحم الأمة في عملية الانتخابات، وتدافع عن

العراق بنفس القدر الذي يدافع فيه الكردي والشيعي، دون اختلاف أو تخلف.

القيادات السنية تدعو إلى السلام والمصالحة، وتدعو إلى عز العراق ووحدته، وصونه من الانزلاق إلى الحرب الطائفية، كل ذلك من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقها، وليس أدل أنهم جزء من عملية سياسية تقودها (حكومة وحدة وطنية)، هذه الحكومة تجعل أبناء الشعب العراقي على قدر واحد من المساواة، وأن دافعت يوماً عن جمهورها الخاص لكونه حمّلها هكذا مسؤولية، فأنه ليس هذا بقادح فيها، وإلا لكان القدح أمراً سيّالاً لكل الأطياف الأخرى على حد سواء الكردية أو الشيعية.

هذه هي حقيقة القيادات السنية، وأين هذا من مشروع تكفير الآخر واستباحة حرماته، وهدم مساجده، وتعطيل مشروعه، وتهجيره وشن أشدّ ألوان الحرب الشعواء عليه، كل ذلك لتمزيق الصف العراقي؛ خدمةً لأغراضهم الصهيونية التي تعزز بقاءها وتغرز جذورها في مصير الأمة عميقاً، من خلال الصراع الطائفي، الذي تتولى هذه الجماعات تنفيذه،

لأنّها كما تدعي مقاومة ومجاهدة وعربية، والآخرين عملاء وصفويون، نرى أن الاختلاف الأيدلوجي ضارب في العمق، ترى بعد كل هذا هل تنفع معه المصالحة؟

ب ـ أيضاً صدور هذا المشروع عن حكومة الائتلاف والوحدة الوطنية، يدلل بما لا يقبل الشك أن شرخاً في الموقف السني يكاد أن يكون كبيراً وبالغاً، ولا أقصد الشرخ الانشقاق أو تعدد الآراء، فهذا ما لا تخلو منه فئة سواءً في العراق أم خارجة، بل في كثير من الأحايين يكون نقطة عافيةٍ، وتحسن في العمل السياسي المبني على الأسس الصحيحة للحوار، إنما أقصد بالشرخ عدم استقامة الأمر بين أمة تنتخب قياداتها بكامل اعتقاد وإصرار، وتعطيها شرعية الحوار، لتعبر عنها في المساحات المحددة لها، ومن جهة أخرى لا تستجيب لها في المبادرات التي تمضيها وتطالب بها، وأكاد أقول: إن مشروع المصالحة مشروع القيادات السنية الشرعية الذي اعتبرته جزءاً من دخولها في العملية السياسية وطالبت الحكومة يوم استقرت على متبنيات القرار الحكومي، بالإيفاء بالتزاماتها، اعتقاداً منها أنه باب حطة الشعب العراقي والسبيل لجمع كلمته، هذا الشرخ الذي يراه كل محلل

وذهبت إليه العديد من الصحف العراقية منها كالصباح[1] والبيّنة[2]، والبلاغ[3]؛ ويكشف إن الأمة السنية التي انتخبت، مازالت عند موقفها، وان هذه العناصر خارجة عن شرعيتها ومختلفة عنها بإيديولوجيتها.

ج ـ أن جوهر الخلاف بين الفصائل المتمردة والمسلحة التي يراد إعادتها للصف الوطني، هو العقدة الطائفية بكل ما تعنيه، من تعقيد، وان وضع اليد عليها وتحديدها، وتشخيص هويتها، إنما هو تشخيص لقلب الأزمة التي تعصف بالعراق، وتحديد الأطراف التي تقود الأزمة محلياً وإقليمياً، وحينها يمكن القول: إن مشروع المصالحة سوف يصل إلى مبتغاه ويحقق هدفه. وعليه فإنّ نقطة الخلاف بين هذه القوى وبين القيادات السنية التي كانت جزءاً أن لم تكن كلاً في إطلاق المبادرة، هي: إن الشيعة لا يمكن أن يكونوا هم الأغلبية، وهذه الأغلبية ما كان لها أن تكون لولا الدستور والانتخابات، وما كان للانتخابات أن تكون لولا الاحتلال،

(١) الصباح ٢٠٠٥/٥/١٩.
(٢) البينة ٢٠٠٥/٦/٢٢.
(٣) البلاغ ٢٠٠٥/١١/١١.

فهي حقائق ـ بنظر هؤلاء ـ بلغت هدفها، ووصلت مبتغاها في هكذا ظرف.

لذا تجد أن رفض الاحتلال ومقاومته، ينطلق من رؤية مقاومة ما آلت إليه الصياغات السياسية، والمعادلات تحت ظله من تغييب هؤلاء، وتبدل الموازنات ـ حسب دعواهم ـ وأيضاً هم يربطون بين أية مصالحة، سواء كانت مشروعاً عربياً أو مشروع حكومة وحدة وطنية، يربطون بينه وبين ترحيل المُحتَل، اعتقاداً منهم بأن هذه القوى أوت إلى ركن المحتل في فرض وجودها ووصولها إلى السلطة ومشروعها، وهي بهذا الشرط تأتي على أسباب قوته، ويمكن لها إلغاء المعادلات التي تأسست، أملاً بالعودة إلى الوراء وإلغاء الواقع الذي لا يريدون الاعتراف به، وإن اعترفت به القيادات الممثلة لهم ـ حسب الفرض ـ التي هي جزء من الحكومة.

لذا نجدهم يجعلون من الأغلبية التي تحكم البلاد بإقرار الدستور، هدفاً لسلاحهم، لأنّ الأمريكي يريد تفعيل دورهم الأمني والسياسي والإداري على حسابهم.

وهذه الأفكار محصورة بين طرفين لا ثالث لهما مهما

تعددت الواجهات لهما، وهما الخط الصدامي والخط التكفيري.

هؤلاء مهما أظهروا أنهم يدافعون عن السنة، فإنما يدافعون عن مصالحهم، خصوصاً الخط الصدامي الذي عمل جاهداً بكل ما أوتي من أساليب شيطانية للاستفادة من تعبئة الخط التكفيري لصالحهِ، كي يظهر بمظهر ديني طائفي أكثر مقبولية، وكي يحرك في النسيج الاجتماعي حربا طائفية تؤدي إلى فشل العمل السياسي[1] ومن ثم عودتهم هم إلى تولّي الحكم، وهكذا برزت صورة الواقع مريرة، إذ إستطاع الخط الصدامي، أن يسخِّر بألف أسلوب وأسلوب الخطوط التكفيرية لصالحه، والخط التكفيري هو الآخر بألف أسلوب وأسلوب جعل من البيئة السنية حاضنة له شاءت أم أبت.

وعليه مهما حاولت القوى السنية مخلصة علاج الموقف، وإطلاق المبادرات التي تفكك بين الخط الصدامي والأمة

(١) انظر :- راجيف شاندرا سكرام، واشنطن بوست، ١٧ أكتوبر /تشرين الأول ٢٠٠٤. وانظر وكالة الأنباء الفرنسية ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

فهذه الدراسات تؤكد أن هؤلاء هم مجموعة من الصداميين الذين يريدون العودة بالبلد إلى الوراء كي يعودوا أسياده وقادته.

الكريمة من أهل السنة وتمنع على الخط التكفيري أن يكون معبراً عن طموحات أهل السنة، فإنه حتىء الآن وحسب رؤيتنا للمستقبل يبدو لأمر غامضاً وغير ممكن.

كم صدرت البيانات والدعوات[1] التي تدعو هؤلاء إلى ممارسة العقل،والاحتكام إلى الواقع، إلا أنك أسمعت لو ناديت حياً، بل لجو في طغيانهم يعمهون، ويحاربون كل عمل سياسي حر، لأنّهم يدركون أن كل الطرق تؤدي إلى إعادة صياغة خارطة العراق من جديد، وخلافاً لما يشتهون، لذا تجدنهم أشد الناس عداوة للمصالحة، ولكل مشروع سياسي تحت ذريعة المقاومة للاحتلال، والواقع يكشف بما لا يترك شكاً أنهم يقاومون حقيقة سياسية فرضتها إرادة الانتخابات وبموجبها تغيرت المعادلات.

هذا أبرز ما يمكن استفادته من ملاحظة المشروع بنوداً وظروفاً انطلق عنها، وهذا الفهم ربما هو الذي دفع بالبعض من الطيف السياسي الشيعي لأَن يتحفظ على المشروع

(١) إلى حين إعداد هذه الدراسة أحصى مركز العراق للدراسات أكثر من (٧) دعوات صدرت من أطراف سياسية سنية عديدة داعية لتأييد مشروع المصالحة والرجوع إلى الحوار سبيلاً لتوحيد الأمة ونبذ الخلافات.

ويجعل الحل ليس فيه وحدة وإن كان لا مانع منه، بل الفدرالية أهدى للأمة رشدا.

هذه الرؤية نابعة من فهم عميق لتصورات وسلوك وخلفيات هؤلاء، لذا نجد أن رئيس المجلس الأعلى السيد عبد العزيز الحكيم، عشية انطلاق المشروع في لقاء له على فضائية الفرات[1] كان خلال هذا اللقاء يؤكدأنَ الحل يكمن في الفدرالية ولهذا أبعاد عديدة: ـ

منها: أن السيد يرى أن عقدة هؤلاء عقدة مستحكمة بكل استحكامات العقد التاريخية، ولها من يغذيها من دول الجوار المذهبي التي ما فتئت تصدر الإرهاب علانية وتوفر له كل أسباب البقاء، وان زمناً قد مرَّ منذ عام ٢٠٠٣ إلى يوم إطلاق المبادرة يعد كافياً ـ من خلال المشاريع والجهود التي بذلت ـ لرأب الصدع، وخلق الوحدة الوطنية وعدم الانزلاق في خطة العدو، سيما وان الموقف التمردي في تصاعدٍ بوتيرة إرهابية كماً ونوعاً لا مثيل له.

ومنها: قراءته بعمق أنهم أمام هذه المبادرات يزدادون

(١) الفرات، ٢٠٠٦/٧/١٧

اعتقاداً بضعف الدولة، وتمسكاً بمشروعهم في الجريمة والإمعان في تدمير البناء السياسي وتعطيل التنمية، (صمٌ عميٌ بكمٌ) ظنا منهم أنهم يحصلون بذلك على العديد من المكاسب، وهؤلاء لطالما سمع الشعب العراقي عنهم مقولة (لا شيعة بعد اليوم).

ومنها: أننا استنفدنا أغراضنا في المبادرات والحوار السياسي والعمل الديني من، خلال تأكيد المرجعية العليا على حرمة إراقة الدماء، وضرورة رص الصف الإسلامي وتوحيد الموقف الوطني، والتأكيد على حفظ الدور لسنة العراق ومحاورتهم وجعلهم جزءاً من مسيرة الأمة.

فليس بعد الحق إلا الضلال، وليس بعد كل هذه الجهود والفتاوى والتأكيدات من أعلى قوى دينية وسياسية إلا إرادة خبيثة لا تتنازل قلامة ظفر عما تريد من إعادة خارطة العراق السياسية والإدارية إلى الوراء، من خلال وضع العصا في عجلة العملية السياسية.

مستقبل القيادات السنية مع الفصائل المتمردة

بعد ما قررناه من ملاحظاتنا واستفادتنا من المبادرة التي أطلقت، وكيف تعاملت وستتعامل معها الفصائل المتمردة سوف تكون العلاقة والأجواء السياسية بين المتمردين والقادة السنة، خصوصاً بعد تباين الرؤى والآليات والأهداف بينهما، وارتكاز الخلاف على محور إلغاء العمل السياسي الذي يؤدي إلى إبراز دور الكتلة الشيعية، كقوة حاكمة وكشريحة تحظى بكونها الأغلبية، بعد كل هذا، لابد أن تكون آفاق المستقبل في تحديد في العلاقات بينهما حسب التصورات التالية:

١ـ نفس هذه القيادة سوف تعاني من التصدع في المواقف، والسبب واضح؛ لأنها إما أن تستمر في موقفها الوسط المعتدل الذي هي عليه الآن، وهذا يخلق هوة كاملة بينها وبين هؤلاء.

وإما أن يتنازلوا للإيمان والعمل بأفكار هؤلاء وطرق أدائهم وأيضاً سيؤدي إلى صدع لا يمكن الرأب بعده، لأن هذه الحركات المتمردة وحسب ما نطالعه من خطابها السياسي الفردي والحركي النوعي ليس على رؤية واحدة.

٢ـ إنها ستختلف فيما بينها إلى أطراف ثلاثة وهي:

أـ إسلامية معتدلة.

ب ـ بعثية.

ج ـ إسلامية متطرفة.

هذا على فرض تجاوزنا الخلاف الأساسي، وهو نظرة هؤلاء لمستقبل العراق ومنع أن يكون الشيعة هم الأغلبية فيه، فلو افترضنا أن دولة فدرالية حصلت وسارت القوى المتمردة جنب إلى جنب بمشروعها داخل الفدرالية الإدارية الخاصة بهم، حينه سوف يندلع خلاف معقد يستحيل ربط خيوطه، أو خلق قواسم مشتركة له، حينها تستحيل مبادرات السلام والمصالحة أيضاً كالتي استحالت في ظل خيمة العراق الواحد.

وهذا الخلاف يعد واضحاً وحتمي الوقوع بين أحزاب

إسلامية تفهم الظروف الدولية ولها خبرتها السياسية ووزنها الإقليمي الذي تنطلق منه لبناء سياسي منفتح على المستجدات الدولية والإقليمية ـ كالحزب الإسلامي ـ وبين حركات إسلامية متطرفة تكفيرية دياغوجية لا ترى سوى فكرة الطالبان أنموذجاً عصرياً لها، وهذا معناه أنها تريد بناء أمارة في المثلث السني يضم كلاً من ديالى وصلاح الدين والموصل والرمادي، وبعض الوثائق أكدت أن هذا ما ذهب إليه الزرقاوي المقبور سياسياً يوم كان.

أما القوى البعثية الظلامية فإنها لا تقبل بأقل من صدام حاكماً، وهذا طيف واسع من الضباط، وقادة حزب البعث وأجهزة الأمن والمخابرات.

ومن المستحيل أن نجد قاسما يخفف حِدّة النزاع بين هذه فصائل الثلاثة، وليس أدل على ذلك مماّ حصل في أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي منه، إذ انطلقت الفصائل السنية تقاتل بعضها على رؤى متباينة وإيديولوجيات متعددة مع أنّها كلها سنية محضة، بل الشيعة كانوا في معزل من هذا الصراع في أقاليم (هزارجات) إلا في زمن غزو

الطالبان، وهذا صراع من نوع آخر.

وعلينا أن نستشرف المستقبل الذي ستكون عليه القوى الإسلامية المعتدلة، حال ممارسة دورها داخل فدرالية خاصة وإنّها لابد أن تخوض نضالاً طويلا للخلاص من الورمة السرطانية التي أراد الشيعة حصرها وعزلها في الوسط السني من خلال مشروع الفدرالية بعدما فشلت كل مبادرات العمل السياسي ومشاريع المصالحة.

أني جازم أن أبناء المنطقة الغربية في ظل هكذا تعقيد، سوف يلفظون حثالة التأريخ هؤلاء لفظ النواة، ويجدون أنفسهم منقادين لنداء الخير الذي رفعته قيادات الحركات السنية الخيرة، وسوف يجدون أنفسهم أقرب إلى الحكومة المركزية؛ لأنّها أشد إخلاصاً لهم وتحسساً لمعاناتهم، وصدقاً لخدمتهم وتوفيراً لأمنهم، وأهدى للحوار والتفاهم من هذه الذئاب التي انطلقت من أعماق الظلام لاغتيال العراق وسلامه ومستقبله.

فما أحوجنا جميعاً أن نواجه الورمة السرطانية التي تريد قتل العراق واغتياله،اليوم وقبل فوات الأوان.

ما أحوجنا أن نواجههم في عراق موحد قبل أن نواجههم في عراقٍ ممزق.

وما أحوجنا إلى محاربة هؤلاء الذين يريدون سفك الدماء والذين لا ينفع معهم حل سواء قسمنا العراق أو وحدناه، فإنهم خطر يتهدد الجميع.

وإننا إذ نناقش مستقبلهم السياسي مع القيادات السنية، فمن الأولى أن يكون حالهم هكذا مع الطيف الشيعي، وبهذا فهم خطر يتهدد الجميع، ألا هل بلّغت اللّهم فاشهد.

العناصر الأساسية المخاطبة في المصالحة

قبيل الدخول في مناقشة صور المصالحة، لابدّ من تحديد موضوع جوهري، وهو مع من ستكون المصالحة؟ وهل هي مصالحة مذهبية بين السنة والشيعة؟ أم قومية، بين القوميات الكردية والعربية وغيرهما؟ أم هي مصالحة وطنية، تشمل كل عراقي وطيف عراقي بقي خارج المشروع السياسي والوطني؟

المصادر السياسية وكل مراكز الدراسات حدَّدت أن الخلاف الذي يراد علاجه، وأن جهدت الدوائر المختصة بإدارة النزاع وتطويره وإذكائه، سواء كانت الداخلية أو الخارجية لجعله خلافاً طائفياً، إلا أن الحقيقة التي تأكدت هي أنَّ وراءه عناصر صدامية تكفيرية.

مهما حاول البعث الكافر وأزلام صدام والإرهاب المتطرف أن يتخندق بالإخوة السنة ويفرض عليهم أن

يكوّنوا بيئة آمنة له، ويكونوا ممثله الشرعي وأنه ناطق باسمهم، إلا أن الحق ليس كذلك، فالسنة كطائفة لو نظرنا إليها من الداخل بنظرة واقعية لوجدنا أنهم أرفع مما يحدث، ولا أجامل هنا إن قلت: «أن السنة لم يدخلوا كسنة وكطائفة وكأمة إلى ساحة التمرد وبعنوان طائفي، إلا أن ضبابية الموقف صوَّرت وكأن الصراع طائفي خصوصاً الإعلام العربي والغربي الذي ركز على ذلك».

إذن الصراع الحاصل ليس طائفياً حتى تتم المصالحة على أسس طائفية، ومن الطبيعي أن نقول: إنه أيضاً ليس صراعاً قومياً يقاتل فيه الكرد العرب أو التركمان.

فالصراع ينحصر بلا إشكال في شرائح صدامية، سواءً تلونت بلون طائفي، أو بعثي، أو قومي، أنها مجموعات البعث المنهارة، تحركت وحركت معها الخلايا التكفيرية النائمة ونفخت في روح النفس الطائفي البغيض، متوسلة بذلك لأهداف سياسية محضة.

أنها معركة رافع الراية فيها هو أزلام صدام الذي استطاع أن يضم له أطرافاً عديدة، مستفيداً من عقد تاريخية، ومن

عشائر تضررت، ووظائف وإمكانات صودرت، وزعامات دكتاتورية سقطت.

وعليه هذه الأطراف هي من بقي متمرداً على الساحة السياسية ويغني خارج السرب الوطني أغنية الموت.

المشروع لابدّ أن يحدد مع من ستكون المصالحة، وهذا الجواب يتعهد من يعرف من هم المسؤولون عن النزاع.

بعد هذه المقدمة يتعين القول إن المصالحة كما أسلفنا مع أطراف ثلاثة، ولا يمكن تصور رابع لها البتة، ويتعهد بتحديد ومعرفة هذه الأطراف بنحو دقيق الاستقراء الميداني، واستقراء ما صدر من بيانات، وخطابات وإعلام لهؤلاء وهم:

١ـ عناصر صدامية ـ شيعية كانت أو سنية ـ من أفراد حزب البعث المنحل، وأفراد الأمن والمخابرات والاستخبارات، وسائر من سار في ركب النظام الدكتاتوري، وتضررت مصالحه في بناء عراق جديد، يقوم على شراكة جماهيرية ويمنع سلطة الفرد الواحد وأي مظهر للبيروقراطية.

٢ـ عناصر تكفيرية من الحركات ذات الفكر الديماغوجي

المتطرف غير القابل للحوار، والممتنع عن التجاوب مع كل خطاب، وهم تكفيريون متطرفون.

٣ـ عناصر وطنية مخلصة؛ سواءً كانت بعثية أو إسلامية أو قومية أو من أي اتجاه كانت، فهي عناصر مخلصة ولا يمكن لنا إلغاؤها.

وسأتعرض لهذه الفصائل واحداً واحداً، وأناقش إمكانية دخولها في المشروع، وقدرتها على التعاطي مع الساحة العراقية:

١ـ الفرق بين العناصر البعثية والعناصر الصدامية

وهنا لابدَّ من الفصل بين عناصر بعثية وعناصر صدامية.

أما البعثيون، فأعتقد أن هيئة اجتثاث البعث عالجت الموقف سياسياً ولم تمارس لوناً من الاضطهاد، كما مورسَ ضد النازية الهتلرية، مع هذا تعهد مشروع المصالحة بإعادة النظر بهذه الهيئة والتعامل قضائياً معهم، هذا مع العناصر البعثية، والتي على درجة حزبية محددة، ولم تمارس الإجرام، أما الأخرى فإنها تحال إلى القضاء، وهي عناصر في الغالب إما كانت مكرهة، أو كانت مؤمنة بالعمل السياسي البعثي إلا

أنها لم تمارس الإجرام أو لم يثبت بحقها شيء.

ومن الطبيعي أن مفاد المشروع استيعاب هذه العناصر، بالوظائف والتقاعد، وإعادة تأهيلهم، ومعالجة ظروفهم الاقتصادية.

ونعتقد بوجود إمكانية عالية للعديد من هذه العناصر البعثية غير الصدامية أن تدخل المشروع السياسي، وتلقي السلاح وتمارس دوراً وطنياً جديداً، نعم قد تكون لها رؤية خارجة عن رؤية المشروع السياسي، فهي تعمل ضمن مشروعها السياسي، بعمل معارض؛ لأنه ليس من المسلم أن كل من يريد أن يؤمن بالعراق الجديد أن يكون جزءاً من الحكومة، وإلا لعادت حكومة دكتاتورية؛ بل الإيمان بالسلام تارة يأتي ضمن التيار المعارض، وهذا التيار وجوده حالة ايجابية تقوي المشروع السياسي والعمل الديمقراطي.

وأما الصداميون: ـ فلا يختلف اثنان في أن هؤلاء رأس الحربة في إدارة الأزمة، ومهما أراد مشروع المصالحة أن يرفع سقف الأسس للحوار والتفاهم معهم، فإنّه من البعيد بمكان أن يستوعب هؤلاء الذين يريدون إلغاء العراق والمشروع

السياسي، والعودة بالعراق إلى زمن «إذا قال صدام قال العراق».

هل يمكن لأمثال برزان ووطبان وسبعاوي وعلي حسن المجيد ومدراء الأمن والمخابرات والأمن العسكري ومرتكبي الجرائم الإنسانية في الجنوب والشمال، من مقابر جماعية وقتل الأكراد بالغازات السامة في الأنفال وحلبچة، والذين بلغ شرهم المستطير إلى قلب الأمة الإسلامية والعربية في إيران والكويت والسعودية وسوريا ولبنان وفلسطين على تفصيلات تعرفها الساحة الإسلامية والعربية.

هل يمكن لهؤلاء وأمثالهم أن ينزعوا جلود الإرهاب ويلبسوا جلود السلام والإخاء ويكونوا جزءاً مكملاً من عراق يتساوى فيه الجميع.

هؤلاء الذين مارسوا القمع في كل مراحل حياتهم منذ عام ١٩٦٨ وفي كل انقلاباتهم السوداء، هل يمكن أن يكونوا حمائم السلام ويجنحوا لمنطق الحق والإخوة ؟

هل أتى على العراق يومٌ من الدهر كان البعثيون فيه يعرفون السلام؟ بلا إشكال مقابرهم الجماعية في الجنوب

والإبادات البشرية في الشمال، وسياسة التمييز الطائفي والعنصري، والحروب البترولية والطائفية شاهدة على هؤلاء أن لا رجعة لهم ولا نفع فيهم ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾[1] أقول وللتاريخ ﴿أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[2].

أولئك قتلوا الشيعة والسنة والكرد، كل على حدٍ سواء؛ بل قتلوا أشدّ الناس قرابة لهم في مسيرتهم السياسية يوم انقلب صدام على عايش وقتل السامرائي وطرد الداود.

الصداميون ورمة سرطانية لا يمكن لها التعايش مع العراق ولا تستقر إلا بقتل الجسد العراقي وتدميره شعباً ومشروعاً وتنمية، مهما حاولنا التعديل في مشروع اجتثاث البعث، نعم هذا التعديل يستوعب الشريحة البعثية التي ذكرنا، ولا يستوعب الشريحة الصدامية.

ومن المناسب أن نذكّر أنَّ هؤلاء لم يقتلوا أمريكياً واحداً، ولا يوجد في مشروعهم ذلك، ويكفينا تدليلاً على ما ندّعيه في كشف جوهرهم الزائف ومعدنهم الصدي ما صرح به أيهم

(١) سورة البقرة : الآية /١٨.
(٢) سورة الأعراف: الآية/ ١٧٩.

السامرائي في معهد دراسات الشرق الأوسط في أمريكا يوم كُلّف من قبل الخارجية الأمريكية ليكون وسيطا مع العناصر الصدامية بعد أن اتخذت رايس وزيرة الخارجية الأمريكية سياسية الحوار معهم قال : «إن المسلحين يقاتلون المشروع الصفوي الذي يريد أن يستقر في العراق منطلقا من الجنوب، ولا يستهدف القوات الأمريكية والبريطانية، بل هو غير مستعد أن يضرب طلقة واحدة ضدهم...»[1].

خلاصة المطلب : هؤلاء مشروعهم الأساسي اغتيال السلام والاستقرار والمصالحة المتمثلة بالمشروع السياسي ومازالت تقف تلكم القيم السياسية عقبة تحول دون استلامهم كل البلاد، فليس من الممكن بأدنى درجة أن يتحول مشروعهم إلى مشروع سلام بعد أن كان مشروع حرب وقتل وتدمير في كل الجسم العراقي، فضلاً عن الجسم العربي والإسلامي.

٢- العناصر التكفيرية

مهما تلونت وتعددت واجهات هذه العناصر فهي بالدرجة الأساس تؤمن بقتل المشروع السياسي؛ الذي

(١) البينة ٢٠٠٤/٣/٩

يشكل الشيعة النواة فيه لدوافع طائفية وعقد تاريخية، وهم بإرادة القتل هذه، وإستراتيجية مواجهة شيعة العراق ينفذون مشروعا أمريكيا يريد تدمير المنطقة بأسرها خدمة لمصالحه، بعد ما أدرك الاستكبار إن وحدة المسلمين خطر على مصالحه خطر يهدد دماءَهم وأموالهم وكل ما بذلوه لاحتلال العراق والشرق الأوسط؛ أدراج الرياح.

وتكفي إشارة السيد السيستاني دام ظله إذ استشهد بقول سيد الشهداء الحسين ×يوم عاشوراء مخاطباً من رامواهجوم على حرمه « إن لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم..»[1] وهذه إشارة فيه إلى إن هذه الزمر الصدامية الزرقاوية تفعل في العراق اليوم بمشروعها الإرهابي نفس ما فعلته الزمرة التي برزت لقتال الحسين عليه السلام.

إنها يد شمر بن ذي الجوشن وأمثاله تتجدد على ارض العراق والتي عجز الخطاب الحسيني يوم كربلاء عن حدها وهدايتها وعجز خطاب الإمام علي×يوم النهروان أن يبلغ بها سبل الهدى والرضوان.

(١) بيان صدر لسماحة السيد السيستاني في ٢٢/جمادي الآخرة ١٤٢٧هـ

هذه العناصر لا تريد المصالحة البتة، ولا تقبل بأي مشروع سياسي، ولا تقبل أن يمثّلها احد من السنة والشيعة، بل هي وحدها من يقرر مصير العراق ـ نعم هكذا ترى:

٣- العناصر الوطنية

لا احد يشك في وجود مخلصين يرفضون الاحتلال، وحتى الذين دخلوا المشروع السياسي يرون: انه لون من المقاومة وسبيل لإرجاع الشرعية والسيادة للشعب العراقي عبر العمل السياسي، وليس أدل على ذلك ممّا صرح به السيد محمود المشهداني، رئيس مجلس النواب في سورية ٢٠٠٦/٨/١ إذ قال «..إن وجود الاحتلال الأمريكي طارئ، استطعنا في البرلمان العراقي أن نأتي بأفضل ما لدينا وسنعول عليه كثيرا في إنهاء الاحتلال وانتزاع السيادة» وهذا الفريق السياسي يرى ان العمل السياسي عمل مقاوم لانتزاع السيادة وطرد الاحتلال، وآخرون يرون: إن أسلوب المقاومة ينحصر بحمل السلاح والحل السياسي لا يجدي نفعا، ولكي ندرك كم هو اثر وواقع هؤلاء المخلصين الذين قاوموا المحتل بالسلاح وامنوا بهذا المنهج ورفضوا استهداف المدنيين، لابد

أن نلاحظ ونستقري المشهد العراقي لنتأكد من حجم وطبيعة مشروعهم.

والمتأمل في المشهد العراقي يلاحظ:-

١ـ إن نسبة العمل العسكري الذي يستهدف الأبرياء والمدنيين والقوى الوطنية المسلحة، أكثر بكثير من نسبة استهداف القوات الأمريكية ويكاد أن يكون البون شاسعاً جدا.

٢ـ إن إعلام هذه القوى الوطنية المخلصة الشريفة التي تستهدف المحتل الأمريكي، وتحرم الدم العراقي، هذا الإعلام في زخم الحدث وعمق المشهد العراقي يكاد أن يكون واهناً لا يبين.

فلوا اعتبرنا إن هيئة علماء المسلمين هي واحدة من هذه القوى، فنجد أنها طالما أعلنت موقفا، غير الموقف الذي عليه الأمة السنية أو القطاعات الأخرى، فقد أعلنت الامتناع عن الانتخابات بينما اشترك السنة فيها بأعلى نسبة، وحرّمت كما تدعي العمل الإرهابي وقتل المدنيين ولم يتوقف هكذا عمل يوماً واحداً، ونفس الكلام يجري على الفصائل الأخرى.

لذا وجب القول وتعززت القناعة وتأكد بعد كل ما ذكرناه: إن على القوى والحركات والأحزاب الحرة، أن تعقد مؤتمرا واضحا ومحددا وتعلن فيه برنامجها الشفاف في مواجهة المحتل كي تفصل منهجها عن منهج الإرهابيين من خلال إدانة الأساليب الوحشية، وتحريم منهج الطائفية البغيض.

فإذا عملوا ذلك صاروا امة معروفة مميزة غير محسوبة على الطرف الإرهابي، وان ضبابية الموقف وجريمة الأسلوب الذي تتبعه العناصر الإرهابية اعدم الرؤية على الجميع، فتعذر التعرف على هؤلاء الخيرين، فلا سبيل لمعرفتهم إلا أن يعلنوا إعلانا لا يعرف المجاملة والمسامحة والوسطية في فصل مسيرتهم عن مسيرة المجرمين والموتورين، وإلا فان للشعب العراقي العذر بأن ينسبهم إلى حركة الإرهاب غير الشريفة. وعموما مازال صوتهم بهذا الحجم، لأي سبب ذاتي أو موضوعي، فهذا معناه إن زمام الأمور والحال هذه بيد العناصر الأخرى (الصدامية) والتكفيرية.

وهذا معناه إنهم سوف لا يشكلون العنصر الأساسي في المصالحة رفضاً أو قبولاً، ولا يترك رفضهم أو قبولهم له أثراً

على إنهاء العنف.

بعد هذه المقدمة نرى: إن المخاطب في المصالحة هو العناصر البعثية كأفراد، أو مجموعات صغيرة وليست ذات ثقل، وهكذا العناصر التي فقدت وظائفها وبعض الوجهاء من شيوخ العشائر، وكل من كان محسوبا على دوائر النظام السابق، من الأمن والمخابرات والأجهزة الأخرى، ولا يلوح في الأفق السياسي أن تدخل القوى ذات العمق الإرهابي في المشروع السياسي، وربما تتسع دائرة دخول العناصر البعثية كلما اتسعت دائرة العفو والمرونة في موضوع اجتثاث البعث وتعددت آليات المشروع، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وإصدار البيانات والمواثيق والتعهدات.

ولا اعتقد إن هذا المشروع سوف يحقق شيئا من الفائدة، ولا يستطيع أن يوقف عجلة الإرهاب، خصوصاً إذا أجدنا قراءة رسالة الإرهاب في تأزيم الموقف وتصعيد الإرهاب كماً ونوعاً، والتأكيد على العمل الإرهابي خصوصا بعد إعلان مشروع المصالحة، ويكفي من اجل هؤلاء أن ينطلق مشروع صادق، فان نداء الخير وان استفادت منه ثلة قليلة يجب أن

يفعّل، ولا يدب في الخيرين اليأس، غاية ما نريد تأكيده يجب أن نسير بروح مدركة أن هناك شريحة ستظل خارج النداء الوطني والشرعي كما خرجت عن نداء الضمير.

وللتأكد من امتناع هؤلاء لابد ملاحظة ما يلي:

١ـ انه منذ إعلان المشروع بتاريخ ٢٥/ ٦ /٢٠٠٦ والإرهاب في تصاعد، وهذه رسالة واضحة.

٢ـ منذ الإعلان والأوضاع الأمنية في تدهور ومساحة الإرهاب في بغداد تنذر بكارثة، بلغت استدعاء قوات الاحتلال إلى بغداد مجدداً.

٣ـ لم يصدر عن أي مؤسسة أو جهة أو حركة أو حزب متمرد، أي رد ايجابي، وعلى العكس فما صدر عن هيئة علماء المسلمين، من رد هو الرفض، هذا أنموذج واحد يكشف عن عمق ما يدور وراء الكواليس لهذه الحركات من نوايا ولغة وأهداف وإمكانات، استندت إليها هذه الحركات كمنهج عمل يمنع قبول المشروع، والذي يؤكد هذا ما ذكره دولة رئيس الوزراء المالكي «..إننا وقفنا على نتائج مهمة وهي إن منظمات الإرهاب قد ضاعفت عملها وعملياتها،

من اغتيال وقتل عشوائي يستهدف المدنيين العزل، الأبرياء في مناطق مختلفة...»[1]، وهذا التصريح لرئيس الوزراء بعد شهر تقريباً من إعلان المشروع.

٤ـ إن الهيئة المشكلة، وهكذا فروعها إلى هذه اللحظة لم تحدد لنا جهة واحدة ذات وزن دخلت أو أعلنت الدخول في الحوار للتوصل إلى تسوية سلمية على غرار ما يحصل في العالم وليس أدل على هذا ممّا حصل في جنوب السودان مثلاً.

ولا نقلل أهمية من استجابوا، بل نقلل من أهمية من يدعي إن الاستجابة صدرت عن العناصر التي أكدنا أنها سوف لا تستجيب (الصدامية والتكفيرية) للأسباب التي مر ذكرها.

(١) رئاسة الوزراء، المكتب الإعلامي الأحد ٢٠٠٦/٧/٣٠

هيئة اجتثاث البعث والاستجابة لهذه الشرعية

من المناسب وأنا في صدد بيان العناصر البعثية، والتفريق بينها وبين العناصر الصدامية، أن أناقش موضوع هيئة اجتثاث البعث.

في البدء أقول: إنّ الحكومة مستعدة حسبما يظهر من كلمات القوم لاستيعاب هؤلاء، بيد أننا نريد النظر إلى قضية مهمة مفادها أن الهيئة محاطة بلغط كبير، إذ يعتقد البعض أن الهيئة وجدت لغرض معاقبة البعثيين والانتقام منهم لمجرد انتمائهم لصفوف حزب البعث المنحل، وكما يعتقد البعض إن الهيئة ذات بعد طائفي، ووجدت لمعاقبة السنة والأمر في حقيقته ليس كذلك.

وللوقوف على خلفيات الهيئة نجد أن: برايمر طرد (٣٠) ألف بعثي إبان حكمه حسب قرار رقم (٢،١) قبل وجود الهيئة،

بينما الهيئة بعد أن تشكلت قسمت البعثيين إلى ثلاثة أصناف: ـ

١ـ الصداميون: الذين اشتركوا بإيذاء الشعب العراقي بشكل مباشر وغير مباشر، وهؤلاء لا يمكن أن يشاركوا فقط في المشروع السياسي، ولهم كامل حقوقهم، وملفاتهم تحال إلى القضاء.

٢ـ الذين انتموا إلى البعث أسماً، نظرت الهيئة بطلباتهم وأعادت ما يقارب (١٣) ألف منهم إلى وظائفهم.

٣ـ البعثي الذي تسلم مسئوليات وقام بمشاركات ولم يعمل أي جرم، هذا سوف يبدي بلا إشكال رغبة مخلصة للمشاركة في بناء المجتمع والتخلص من تركة الماضي.

وأعتقد أن مشروع المصالحة الذي نص على إعادة النظر بهذه الهيئة، مع أن الهيئة مارست دوراً حقاً قائماً على أساس رفع الخطر عن الشعب العراقي، وليس على معيار طائفي كما يدعون، وما يؤكد هذا أن نسبة الذين تم إعادتهم من البعثيين إلى وظائفهم من الرمادي ما يقارب (٢٠٠٠) شخص في حين تم إعادة (٢٦) شخص من العمارة [١].

(١) البينة/ ٢٠٠٥/١٢/١٢

ما فعلته هـذه الهيئـة مـع شـدة الألم العراقـي مـن البعـث الصدّامي، يعد نوعاً من أرقى ممارسات السلم وتوطيـد الأمـن، قياساً لمـا فعلتـه توصـيات القائـد الأعلـى للقـوات المسـلحة الأمريكية المحتلة لألمانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الجنرال (ايزنهاور) إذ حدد مبادئ التعامل مـع الحركـات النازيـة الـتي نصت على إقصاء أي فرد من أفراد الحزب النازي من الـدوائر الرسمية ومن المنظمات المدنية والاقتصادية والنقابيـة، ومجـالس البلديات، والصـناعة، والزراعـة، والمـال، والتجـارة، والتعلـيم، والصحافة، ودور الطبع والنشر، ودور نشر الدعاية.

لقد طردت ا لقوات الأمريكية ٨٠٪ من النازيين من كـل المجالات المذكورة أعلاه، فضلاً عن طرد كل فرد من عناصـر الغوستابو، وشرطة الأمن الألماني، وغلـق المعاهـد التعليميـة التي أسست زمن هتلـر، ونظـرت حـتى إلى المنـاهج طبقـاً لقرارات مؤتمر (بوستدام) بعد استلام ألمانيا.

بل حرموا النازيين حتى مـن أعمـالهم الخاصـة، وحـتى أملاكهم جعلت تحت السيطرة الأمريكية العسـكرية، وحُـرم من التصويت (٣،٢٦٠،٠٠٠) وقد أعطي المرشحون امتحاناً

آخر وهو ملء استمارة Frageboden عام ١٩٤٦.

أما التعليم والنظام التربوي الألماني فقد حُرم من الخدمة حوالي ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من المدرسين، ومن الغريب أن الفنانين في المسرح والموسيقى من أوائل الذين تم التدقيق في ملفاتهم ومعالجة أحوالهم، ونفس الكلام يجري في المقاطعات التي وقعت تحت النفوذ السوفيتي، وتم الانتهاء لهذه المعالجات في هذه الدول ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤. وهذا ما فعلته الدول ذات الديمقراطية الراسخة كما تدعي.

بينما نجد أن مشروع المصالحة قد أعاد النظر في هيئة اجتثاث البعث أملاً بإعادة وتأهيل ودمج أكبر عدد ممكن منهم في أجهزة الدولة؛ مع إن الهيئة أصلاً كانت تمارس المعالجات بدقة وإنسانية، وأملنا كبير أن يستفيد البعثيون من ذلك، أما الصداميون فإنهم سوف لا يستفيدون من أي مشروع، وليس أمامهم إلا السيف والقوة، وقوة القانون خصوصاً بعد ملاحظة تاريخهم الدموي وما أضافوا إليه من دموية بعد سقوط الطاغية.

صور المصالحة

بعد أن استعرضنا من هم العناصر الأساسية المخاطبون بمشروع المصالحة، وحددنا الفرق بين البعثيين، والبعثيين الصداميين، وناقشنا ماهية اجتثاث البعث وأسلوب المعالجة لمشكلة بقايا النظام المنهار.

بعد كل تلكم المقدمات والتي تعد مقدمة مهمة في معرفة من ينصرف إليه عموم الإطلاق في خطاب المشروع التصالحي ـ هنا نناقش ما هي صور المصالحة المتوقعة والمتصورة والمحتملة؟ وهذه يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

١- إلغاء المشروع السياسي

وهذا ما نلاحظه من أدبيات القوم وبياناتهم وممارساتهم العملية من خلال تصعيد الإرهاب، ومن خلال رسائل أُرسلت إلى دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي، كما

أعترف هو أمام الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٧ / ٧ / ٢٠٠٦ إذ قال: «...أرسلوا لي رسالة مفادها رفض أي مبادرة سلام وحوار وقالوا: سوف نقوم بعمليات أشد وأكبر نوعاً وكماً ضد الحكومة...»، بل البيان الذي صدر من هيئة علماء المسلمين كان من الوضوح بمكان، وكان الناطق الرسمي من الأردن الدكتور الفياض أكّد بوضوح رفضه للمشروع، ولكل العملية السياسية بما فيها الحكومة التي تمخضت عنها.

وإنَّ التأخير في الإعلان بالنسبة لهيئة علماء المسلمين لابدّ أن يكون مرّده إلى عملية تشاور واسعة مع الأطراف الأساسية في عجلة الصراع، وهذا معناه أن رد الهيئة هو ردهم.

وعلى فضائية الحرة كان هناك لقاء على فضائية الحرة بين السيد عمار الحكيم، وممثلهم في الأردن الدكتور الفياض بتاريخ ٢١ / ٧ / ٢٠٠٧ كانت تأكيدات الرجل واضحة في رفض المشروع السياسي.

وأمام هذا الطرح لا أعتقد أن الحكومة وجمعيتها الوطنية سوف تضحي قلامة أظفر بجهاد الأمة وحقوقها، ودستورها، وتسلم العراق بكل ذل وهوان لهم وترجع إلى الوراء،

خصوصاً مع تأكيد بنود مشروع المصالحة على ذلك حينما نصت على أن ما أنجزته الأمة يعد ثوابت لا يمكن المساس بقدسيتها.

٢ـ الدخول في المشروع السياسي دون قيد

وهذا الاحتمال وارد بالنسبة إلى شريحة من البعثيين غير الصداميين وبعض الوجهاء والوطنيين والحركات الوطنية ونسبة محدودة.

٣- الدخول في المشروع السياسي مشروط

وهذا الاحتمال وارد بالنسبة إلى نفس الشرائح أعلاه، ولكن بمستوى أوسع فهو يشمل شرائح، وربما حركات وأحزاب، وأن كانت قليلة العدد إلا أنها ذات وزن سياسي.

وعليه فالشريحة الأولى التي تريد إرجاع العراق إلى الصفر سوف تتمسك بدعوة حق يراد بها باطل، وهي عدم الاعتراف بحكومة تأسست تحت ظل الاحتلال وتشترط إخراج المحتل ومقاومته، وفي الواقع هم يريدون إسقاط الحكومة التي همشت دورهم، وهم أكثر الحركات قرباً من

أمريكا إلى الآن.

هؤلاء شرّ مستطير لا يمكن محاورته، والأسلوب الأفضل لدرء خطرهم هو بناء القوات المسلحة وتدريبها وتسليحها وزرع الإيمان الوطني في سلوكها، وعدم التنازل لهؤلاء البتة.

أما الشريحتان اللتان نعتقد بدخولهما بشرط أو بدون شرط، فلا توجد تجاههم مشكلة كبيرة، خصوصاً في الشريحة الثانية إذا كانت هذه الشروط منطقية سواءً تخص وضعهم السياسي أو تخص سيادة البلاد أو فقرات معنية، فإذا توفرت نوايا مخلصة وجادة منهم ومدوا يد الأخوة والإخلاص حينها ستفتح الحكومة والأمة ذراعيها لاحتضانهم والانطلاق معاً لعلاج نقاط الخلاف ومن ثم العمل معاً لبناء العراق والنهوض به.

والذي أراه أن كل الاحتمالات واردة، فالشريحة الصدامية والتكفيرية سوف تستمر في مشروعها الإرهابي وتدير ظهرها لكل نداء حق، والقوى الأخرى أحتمل منها الدخول بنسبة محدودة للتي لا شرط لها على الحكومة ونسبة أكبر منها للتي تريد الدخول بشرط، وهذه الشروط حسب اعتقادي سوف تكون شروطاً إقليمية لأنظمة عربية في الغالب.

أما خوارج العصر لتجدنهم أشد الناس عداوة، ولو افترضنا أن الحكومة سلمت لهم ورجعنا إلى دائرة الصفر الصدامي، فإن هذا لا يرضي ما يريدون ولا يلبي الشيء الذي إليه يطمحون؛ بل طموحهم إلغاء الآخرين خصوصاً الشيعة، وهذه سياسة تأكدت عبر مسيرتهم منذ عام ١٩٦٨ ومن خلال الأنفال وحلبچة والمقابر الجماعية في الجنوب.

الشيعة والمصالحة

الكل يجزم بأن شيعة العراق بلغوا من القوة والوعي والإدراك ما يمكنهم من التعامل والتعاطي مع الظرف وإدراك المستجدات بروح برغماتية عالية، لأن الحيف الذي لحقهم جعلهم بقدر عال من الوعي والحذر إبان الغزو الإنجليزي خلال ١٩١٤ ـ ١٩١٨.

فخلال ثمانية سنين تقريباً نجد من أصل (٥٩) حكومة توالت على العراق فقط (٥) وزارات شيعية، مدة أقل من ثلاث سنوات أي بنسبة ٤،٤٨٪ من بين ٥٩ وزارة ملكية.

أما في العهد الجمهوري ما بين عامي (١٩٥٨ ـ ١٩٨٨) فقد شغل رئاسة الوزراء رجل شيعي مرة واحدة مدة عشرة شهور خلال ثلاثين عاماً أي نسبة ٢،٧٪.

ليس الأمر متوقفاً على سياسة التهميش والإلغاء، بل بلغ حد القتل والاستئصال لحركاتهم الإسلامية ولعلمائهم ومراجعهم[١]

---

(١) وأول من تصدي وأشار بقوة إلى ظاهرة التمييز الطائفي وادخلها ضمن مشروعه السياسي وصرح بها كرارا وجهارا هو الإمام المرجع السيد ←

بنحو فاق حدّ الإحصاء وتجاوز الخيال مما يضيق به القلم ويتعفف عنه المرء ذكراً، ومن المضحك المبكي أن سياسة الطرد والقتل والتهميش السياسي للطائفة شمل ليس الإسلاميين منهم فحسب، بل شمل الحركات الشيوعية والبعثية[1].

فقد ذكر حنا بطاطو أقسى فترة تعرض لها الشيوعيون الشيعة على يد البعثيين السنة، ونفس الأمر حدث بعد انقلاب ١٤ رمضان، ونفس الكلام في تشكيلات حزب البعث فمنذ تأسيس فرع الحزب في العراق ١٩٥٢ حتى سقوط أول حكم للبعث في تشرين الثاني ١٩٦٣، فمن مجموع ٥٢ عضواً قيادياً خلال هذه الفترة، كان حصة الشيعة فقط (١٢) فرد بما في ذلك فؤاد الركابي، الأمين العام للحزب من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ وعلي السعدي أمينها العام من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣.

أما عام ١٩٦٣ فقد كان عاماً فقد فيه الشيعة نفوذهم في حزب البعث، أما الفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٧ فلم يوجد شيعي واحد في مجلس قيادة الثورة.

محسن الحكيم، واستمر شهيد المحراب السيد الشهيد محمد باقر الحكيم على ذات المنهج.

(١) أنظر حنا بطاطو.

السؤال الذي يُطرح: هل يعقل أن الشيعة بعد كل ما لاقوه من حيفٍ وظلم واضطهاد وحرمان وقتل وتشريد بسبب الدكتاتورية الطائفية، هل يمكن بعد هذا أن يتنازلوا لمجرد المصالحة عن حقوقهم، ويلغوا دورهم، ويتنازلوا عن حقوقهم لمن يمعن فيهم لو عاد قتلاً وذبحاً وتشريداً من جديد.﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ**﴾[1].

إذا لماذا ناضلوا طويلاً منذ أن ابتدأ هذا الجهاد والنضال الشيعي ضد الطائفية الإمام الحكيم ضد الحكم العارفي القذر واستمرت قوافل الشهداء بهذا الاتجاه وذهبت دماء زكية ومراجع عظام[2] فلا يمكن مع كل هذا التنازل بعد اليوم عن أي واحد من الحقوق السياسية، ولابد أن تكون أسس المصالحة ترتكز على حفظ هذه الحقوق وإلغاء عهد الدكتاتورية المقيت، ونفس الكلام يصح، بالنسبة لكردستان.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٠

(٢) على يد هذه الزمرة قتل أبرز القادة والعلماء من الشهيد الصدر الأول والشهيد الصدر الثاني والبروجردي والغروي وآل شبر وآل كاشف الغطاء وآل الحكيم، تغمدهم الله برحمته.

أمريكا ومشروع المصالحة

اتخذت رايس بعد أن عُهِدَ إليها بوزارة الخارجية من قبل إدارة بوش، سياسة الحوار مع الإرهابيين والمتمردين والبعثيين والصداميين، وفتحت قنوات عدة لهذا الحوار، وطلبت من سفيرها في العراق زلماي خليل زاد ومن عملائها في بعض الدول العربية، العمل بهذا الاتجاه، وأطلق زلماي مقولته الشهيرة: « أمريكا حاربت لا من أجل أن تسلم العراق إلى حكومة طائفية».

بل ضَغط زلماي تسالمت عليه المصادر الخبرية ومراكز الإعلام الى حدٍّ، بلغ بجهات عدة في الساحة السياسية العراقية أن طالبت بطرده[1].

سار قطار زلماي السياسي على سكة أحد أطرافها الحوار مع الإرهابيين، وطرفها الآخر إعطاء

---

(١) مثل حزب الدعوة تنظيم العراق، والتيار الصدري والفضيلة.

أكبر قدر للإخوة السنة في الحكومة لإجراء نوع من التوازن الطائفي[1].

أما إعطاء السنة قدراً يمكنهم من المشاركة سواءً كان هذا القدر استلام الملف الأمني أو رفع سقف المشاركة السياسية، أو مراجعة بعض بنود الدستور فهو أمر إيجابي، وقد عملت الحكومة العراقية بموجبه وأنجزت مشروعها السياسي والتأمت الحكومة من مختلف الأطراف بمشروع حكومة وحدة وطنية.

وليس للسفارة الأمريكية دخل؛ بل هو حوار شريف قادته الفصائل السنية والشيعية بروح الحرص على إنقاذ العراق من محنته، وإن كان للسفارة دور فلا يُنكر إلا أن دور الحرص والإخلاص الوطني لدى كل الأطراف هو العامل الأساسي في المسيرة.

(١) زلماي خليل زاد: التحدي القادم، دول ستريت جورنال ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٦، أكد زلماي: دعوته إلى حكومة وحدة وطنية وقال: أن تشكيل الحكومة القادمة بصورة صحيحة أهم من تشكيلها بسرعة، إضافة إلى تعيين وزراء تكنوقراط في المناصب الوزارية الرئيسية، وحل الميلشيات وإجراء مراجعة للدستور/ لوس أنجلوس تايمز/ ٢٠٠٦ المؤتمر الصحفي مع السفير الأمريكي زلماي خليل زاد/ بغداد ٢٠ شباط ٢٠٠٦.

أما دور السفارة، ومن ورائها أمريكا في إسناد الإرهابيين أو محاورتهم أو كسبهم أو تعطيل المشروع السياسي من أجلهم، فالأمر يحتاج إلى نقاش، وهذه المسألة يجب أن تكون خطاً أحمر في علاقتنا مع أمريكا، والسبب واضح لأن الولايات المتحدة تضغط على الشيعة كي يقدموا تنازلات في البناء الأساسي لمشروع وحكومتها حداً يلبي طموح هذه العناصر، وربما تريد أمريكا من مشروع المصالحة تحقيق هدفها هذا، خصوصاً بعدما أكدنا أن هذه العناصر هي وحدها خارج السرب السياسي تغني أغنية الموت والتوابيت للشيعة ولأمريكا إن لم تهيأ لهم سبيل العودة مجدداً.

أمريكا بغزلها لهذه العناصر الإرهابية، وضعت الحكومة عموماً والشيعة خصوصاً، تحت رحمة مطرقتها؛ لتملي عليهم ما تريد، وإلا سلمت هذه الحكومة للقدر الإرهابي ليبعث بالبلاد ما يشاء.

أمريكا تريد من المصالحة، أن تستوعب العناصر المتمردة مهما أمكن، ولا يخفى على عاقل أن هذه الإرادة ربما تأتي على أبرز الثوابت والقيم التي ناضل من أجلها الشعب

العراقي. هذا ما تريده أمريكا من المصالحة، وإلا فإن أمريكا سوف تستفيد من الإرهاب للاتجاه بالحكومة كي ترتمي أكثر تحت رحمتها، وبذلك تسلبها إرادتها وقرارها، وتعطل مشروعها السياسي والتنموي.

وسوف يدفع الشيعة الثمن باهضاً؛ لأنهم في الوقت الذي يصورهم الإعلام البغيض أداةً بيد الولايات المتحدة، وأُطلقت النعوت والكلمات القذرة التي ركزت على أنهم جزءٌ من المشروع الأمريكي وإنهم قد خانوا الأمة العربية، وأدخلوا المحتل وساندوه، مقابل أن تعطيهم القوى المحتلة دولة هزيلة[1]، مقابل هذا الإعلام الزرقاوي العربي البعثي، مقابل هذه الطعنة النجلاء بوطنيتهم، نجد أن أمريكا صعّدت العمل الإرهابي المدعوم من أوساط عربية رسمية وغير رسمية، بإشارة من الإدارة الأمريكية كي تجعل الحكومة عموماً، والشيعية خصوصاً في وضع حرج وليس أمامهم إلا الاستنجاد بأمريكا، حينها تفرض أمريكا عليهم كل ما تريد.

(١) بيان من قبل الزرقاوي حول ما صرح به الشيخ المقدسي في المقابلة معه على قناة الجزيرة / تشرين الأول / ٢٠٠٥، يمكن الرجوع إليه على موقع aiuman@crisisgroup.org.

أمريكا استجابت لهذه العناصر التكفيرية والصدامية وأعادت النظر في خارطة الطريق العراقي، إلا أنها لا تستطيع إلغاء المشروع السياسي برمته وإسقاط حكومة ذات أغلبية شيعية، خصوصاً وهي في ظرف دولي وإقليمي لا يساعدها على ذلك، مع إدراكها للثقل الشيعي، وقوة القرار، ومركزيته لدى المرجعية، فلا مناص أمامها إلا أن تجعل الشيعة أمام خيارات وهي: ـ

١ـ أن تكون الحكومة أمام خيار الاستجابة لهذه العناصر بنحو يستوفي حقها، ويعيد لها وزنها، ويحقق أهدافها من خلال مشروع المصالحة، ومن المعلوم لدى الكل السقف الذي تريده هذه العناصر والذي لا يمكن تحققه ولو بأدنى حدوده إلا بانهيار العملية السياسية كاملاً وخسران الشيعة لدورهم وتهميش قرارهم.

٢ـ وأما خيار تدهور الأمن وانزلاق البلاد إلى حرب طائفية من خلال إسنادها واستفادتها من التطرف والعنف، حتى تستنجد ـ أي الحكومة ـ بأمريكا حامية لها ولمشروعها، وبالتالي لمستقبل بلادها، وبهذا تكون قد وقعت الحكومة في

الفخ وتحقق لأمريكا ما تريد.

أكاد أن أقول إن الشيعة في أعسر ظرفٍ من حياتهم، فهم وإن كانوا قد عانوا من الأنظمة الجائرة تحت نير الديكتاتورية الكثير، إلا أن المساحات والخيارات لديهم آنذاك أوسع من خياراتهم أمام الدكتاتورية الأمريكية. ربما اقنع نفسي بأن أمريكا ليست مصدرا للإرهاب، إلا إني على قناعة كاملة بأنها وحسب استقرائي لمسيرة أمريكا في العالم والبلدان التي احتلتها، توظف الأزمات لصالحها؛ لإضعاف الجميع وتبقى هي عنصر القوة الضاغط على الأطراف والذي يرسم سياسية البلاد بيده وحده، وتكون القاسم المشترك بينهما.

بذلك هي تمارس اليوم سياسية الاحتواء المزدوج بين الحكومة والعناصر المتمردة، وهي ذات السياسة التي مارستها بين المعارضة وصدام حسين.

إنها اليوم تمسك بعجلة الحكومة، وهي قادرة على إدارتها تحت تأثير الأحداث وفق القوة والحجم والاتجاه الذي تريد، وهي ممسكة بنفس الوقت بالتمرد، وبذلك تكون هي المستفيد من الخيوط التي بيدها، إذ ستظل تحرك وتضغط على الجميع وصولاً إلى هدفها الأساسي.

٣ـ وأما خيار التهميش فالسياسية الأمريكية تريد جعل حكومتهم عاجزة عن كل ما يمكن أن تنهض به لإثبات قدرتها وقوتها وبرنامجها أمام جمهورها.

وحينما تكون الحكومة هيكلاً خالياً من كل شيءٍ إلا الدور التشريفي، فلا أمن ولا تنمية ولا أعمار، حينها ستنجح أمريكا في مخطط فصل جمهورها عنها.

وبهذا ليس أمام الحكومة عموماً، والشيعة خصوصاً إلا الثورة السلمية بوجه أمريكا من خلال المظاهرات والتمرد السياسي والإضراب والتهديد بالاستقالة أن استمرت أمريكا بسياسة الاحتواء المزدوج.

على الحكومة أن تناضل من أجل حريتها واستقلالها وقرارها وسيادتها، بذلك تستطيع أن تؤسس جهازاً أمنياً يحفظ البلاد، حينها يمكن أن تطلق مبادرة مصالحة لكي يحيى من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة.

وعندما تأخذ الحكومة حريتها تكون قادرة على بناء أجهزتها الأمنية، كي تضرب بيد من حديد كل من خرج عن شرعتها، حينها ستكون الحركات الإرهابية قد فهمت إن

المشروع ليس دليل ضعف وعجز تحاول الحكومة تجاوزه، أما إبقاء القوات والأجهزة الأمنية هزيلة التدريب، والعدة والعتاد وبقاء القرار الأمني بيد أمريكا، فمعناه إن مشروع المصالحة عبارة عن خطة الإجهاز على الحكومة، سيما ونحن نلحظ المديات التي بلغتها قوة الإرهاب ومشاريعه.

على الحكومة أن تمارس الضغط على الإدارة الأمريكية وتستلم الملفات الأساسية بيدها سواءً الأمنية أو الإقتصادية، أو الإدارية.

هل يعقل أحد أن بلاداً بأسرها حكومة ودوائر لا تجد أجهزة ذاتية لحمايتها؟

هل توجد بلاد تعاني أجهزتها النقص في العدد والعدة والسلاح والتدريب والخبرة، تكون قادرة على ممارسة برنامجها وتقديم خدماتها وتفتح الباب لمن يريد المصالحة وتضرب بيد من حديد من يريد العبث بمقدراتها؟.

هل توجد حكومة ـ والحال هذه ـ تعمل على المصالحة لطرف يمتلك من القوة حداً صار من المسلم أنه في تنام، وليس أدل على ذلك من أنها جاهرت برفض المشروع

وأخذت ترد بالعنف عملياً، ولو كان المشروع من منطلق القوة أي بيد ترفع العصا، وبأخرى ترفع غصن الزيتون؛ لحسمت الحركة التمردية في العراق.

لذا فالمعركة يجب أن تحسم مع الولايات المتحدة.

وقبل أي مشروع أرى من الضروري أن تستعيد الحكومة إرادتها وقوتها وتبني مؤسساتها الأمنية وتنطلق بمشروعها الأمني عن إرادة وإصرار وعزيمة، وإلا ستبقى مسلوبة الإرادة.

واليوم عمّ الاعتقاد بأن أمريكا لا تريد المصالحة، بل تريد الضغط على الشيعة، وحتى مشروع حل المليشيات الذي أكدت عليه بنود المصالحة ورافق أن ركز عليه السفير الأمريكي[1] نقف منه موقف المتأمل.

أنها تريد أن تسلب الشيعة آخر عنصر من عناصر القوة ليسهل عليها ذبحهم قرباناً لأي هُبلٍ يريدون، وإلا لماذا لا تسلك أمريكا سلوكاً صادقاً بأن تمكن الأجهزة الأمنية لتقوم بدورها الأمني وتوفر لهم أسباب القوة من التدريب

(١) زلماي خليل زاد، التحدي القادم لوس أنجلوس تايمز ١٢ / شباط / ٢٠٠٦.

والسلاح، وسائر مستلزمات القدرة التي تجعل المؤسسة الأمنية بديلاً عن المليشيات.

أمريكا بإهمالها للأجهزة الأمنية، وتهميش دورها وإسنادها للإرهاب ولّدت قناعة لدى قطاعات واسعة، من الشعب العراقي بضرورة حماية نفسها بنفسها، فتأسست المليشيات، ومن الطبيعي في هكذا ظرف أنه لا يمكن حل هكذا مليشيات.

ويمكننا القول بأن خلاصة الموقف هي أن أمريكا لا تريد قوة لهذه الحكومة، ولا لأجهزتها الأمنية، وعلى الحكومة أن تعيد هذه القوة بالقوة والممارسات السلمية والاستقالة وكل سبل الضغط على أمريكا والأحزاب، حينها تستطيع أن تجعل هذه القوة رصيدها في كل مشروع وخصوصا مشروع المصالحة كي لا يعتقد أحد أويظن أنه منطلق من ا لضعف. فان منطق القوة والقانون يفرض ما لا يفرضه منطق الاسترحام، إنَّ وأوهن البيوتَ لَبَيْتُ العنكبوت، وبيت حكومة ضعيفة أمام معارضة متطرفة صدّامية.

وأنكد الناس في الدنيا وأتعبهم
من يمتطي الليث أو يحكم اليمنا

خلاصة عن أهم الأطراف الداخلية التي تمنع نجاح المشروع

باعتقادي هناك أطراف ثلاثة في الساحة العراقية يمنعون نجاح أي مشروع مصالحة؛ وهم وان اختلفوا في الايدولوجيا والأساليب والعمل والثوابت، إلا أن القاسم المشترك الأعظم بينهم هو إحباط المشروع الوحدوي؛ لأنه لا يخدم حال نجاحه ما يريدون تحقيقه ويخططون له، بل نجاحه يضرب مصالحهم في أعمق نقطة وهم: ـ

١ـ الصداميون : وهم عناصر كانت العصب الأساسي لأجهزة صدام حسين، وهي مهما تعددت ألوانها وأسماؤها، واتخذت أشكالاً وإنماطاً في العمل السياسي والعسكري وفهم ضباط الجيش السابق وأفراد قوات الأمن، وأعضاء حزب البعث الذين فقدوا مكانتهم[١] وسلطتهم في العراق الجديد،

---

(١) تقرير اعده تيش دركينnational, jounal Group.Inc
١٦/أكتوبر/ تشرين الأول /٢٠٠٤

وبعض رجال القبائل لأسباب عاطفية واقتصادية، سيما وان النظام السابق قد أغدق عليهم المال والإمكانات والإسناد المادي والمعنوي.

٢ـ الحركات السلفية المتطرفة[١]:

وكل هذه العناصر يحرّكها محور واحد، وهو إن النظام الحكومي الجديد الذي منح الطائفة الشيعية سلطات أكبر، ومن المحتم ـ بنظرهم ـ أن يكون هذا على حساب المصالح السنية (البعثيين الصداميين).

والجميع من أولئك ينادي بمقاومة أمريكا؛ لأنَّ المرتكز لديهم أن وصول الشيعة جاء وليد هذا الاحتلال، وان المشروع السياسي برمته مشروع أمريكي والمقاومة أفضل سبيل للطعن بهذا النتاج السياسي الذي بلغته الأمة، وأزال الدكتاتورية[٢].

٣ـ المشروع الأمريكي:

وأكاد أجزم أن الخط العلماني القومي غير المسلح الذي يقوده العلماني علاوي وأمثاله، ومن ورائه أمريكا لا يقبل بأقل من أن يكون هو الشرعية الوحيدة للعراق والمعبرة عن حل

(١) ماريام نان، اسوشيتدبرس، ٧ نوفمبر /تشرين الثاني٢٠٠٣.
(٢) جريدة البينة ٢٠٠٦/٧/٢٥.

مشاكله؛ لأنّهم يعتقدون إنهم الخط الليبرالي الوسط بين الشيعة الإسلاميين وبين السنة المتطرفين، وأنّهم خط عربي يجد عمقه في حاضنة من الحكومات العربية لأنها ترحب به باعتباره أنموذجاً يطابق رؤيتها وسياستها وإيديولوجيتها، ومن جهة ينسجم مع رؤى وتطلعات المشروع الأمريكي، بعد الانسحاب من العراق عسكرياً، ويتم الإبقاء على الاحتلال المؤسساتي، وهذا دور يؤديه الخط الليبرالي العلماني، ويحفظ أصوله ويجيد أداءه ويجد حاضنته العربية الحكومة العلمانية، جاهزة، وليس هذا ضرب من الخيال، بل لهذا المشروع ظهورات في مسار العمل السياسي القريب جداً، وبالأمس طرحت فكرة حكومة طوارئ أبان محاولات عزل السيد الجعفري.

أبعد من هذا انه حين يتصاعد الإرهاب في الشارع العراقي خلال حكومة السيد الجعفري نتق قرن الشيطان البعثي في طرح مشروع مرام، كحالة بديلة عن الطرح السني ـ الشيعي، التي يراها علاوي سبباً لتعطيل المشروع السياسي في العراق وإليها يعزو كل ما يحصل[1].

(١) تيش دركين national jodrnal group ١٦/ أكتوبرم تشرين الأول/ ٢٠٠٤.

و اليوم عاد ليطرح في وسائل الإعلام نفس الكلام ونفس الإقتراح. ونستطيع القول إن خطراً ثالثاً يتهدد الساحة العراقية، ويغذي ما قدمناه من خطر التكفيريين والصداميين والمشروع الأمريكي، وهو تفكك الموقف الموحد والرؤية والمشروع والبرنامج لحكومة الوحدة الوطنية، وظهورها في العديد من المناسبات، وهي مختلفة مترددة مشككة ومعلقة لنشاطها، وهذا هو الذي دفع بالتيار الصدري للقول على لسان ناطقه وممثليه في البرلمان بضرورة أن تنطلق المصالحة تحت قبة البرلمان أولاً، ثم تفعيل هذا المشروع في الشارع العراقي.

إن الحكومة والقوى البرلمانية ما زالت منقسمة انقساما لا يؤهلها لطرح مشروع وحدوي.

وسوف يستمر التدهور أكثر، لأن أمريكا تريد أن تفعل بشعب العراق ما فعلته بكل بلدان العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وما فعلته بريطانيا في الهند عقوبة لها على نضالها، إذ قسمتها إلى هند هندوسية، وهند مسلمة، وهند أميرية.

ضرورات المصالحة الوطنية

إنني هنا أدرس مشروع المصالحة بأفق أوسع من أفق مشروع أطلقه السيد المالكي وحدد آلياته وأسسه، وأن تعرضت له بوصفه مصداقاً للموضوع الكلي الذي ابحثه هنا، إلا أني أريد التعرض إلى أفق المشروع الوحدوي والمصالحة العامة وإنهاء العقد والأزمات داخل المجتمع العراقي.

إنّنا بنظرة بسيطة إلى المجتمع العراقي، نلاحظ اننا بأمس الحاجة إلى إعادة ترتيب قوى المجتمع وفرزها، وإعادة اصطفاف غالبيتها المطلقة إلى جانب النظام الاجتماعي، ولفظ العناصر الإجرامية منها، ومحاسبتها بشكل قانوني يتناسب مع حقوق الإنسان، وعليه فالمصالحة لا تعني الفوضى وحرق الأخضر بسعر اليابس، بل هي رؤية لإعادة التوازن الوطني، وبها تتم معافاة الوطن، ونهوضه وإطلاق جميع طاقاته الإبداعية للمساهمة الفعالة في بناء الدولة الوطنية التعددية

الموحدة.

المصالحة الوطنية هي مشروع حوار تقوده الأمة والقيادات السياسية ومؤسسات ومرتكزات المجتمع من المرجعيات والشخصيات الدينيه والسياسية؛ لمعالجة أبرز مشاكل التوتر الذي سادت المجتمع العراقي جراء سياسات النظام السابق، وليس العراق بدعاً من تجارب الأمم، بل أن تجارب المصالحة الوطنية نجحت في العديد من البلدان، وأبرز هذه التجارب (جنوب أفريقيا، سيراليون، جواتيمالا، تشيلي، هاييتي، البلقان، وكمبوديا).

وإن أقرب هذه التجارب إلى الواقع العراقي هي تجربة جنوب أفريقيا، حين قاد نيلسون مانديلا بلاده عام ١٩٩٤ إلى بر الأمان دون حرب أهلية، بينما كانت كل التحليلات تؤكد احتمال اندلاعها، فبالرغم من أن دولة جنوب أفريقيا آخر الدول الأفريقية التي تخلصت من الدكتاتورية، إلا أنّها اليوم أكثر دول أفريقيا استقراراً أمنياً وسياسياً واقتصادياً، مقارنة بمثيلاتها التي نالت حريتها قبلها.

ويرجع المحللون ذلك الاستقرار إلى نظام المصالحة الوطنية

الذي قاده نيسلن مانـديلا ، بعـد انهـزام الدكتاتوريـة، فقـد حـاول حـزب المـؤتمر الأفريقـي جاهـداً، بعـد فـوزه في الانتخابات ضمَّ عناصر من الأحزاب المعارضة في حكومتـه، رغم عدم فوزها في الانتخابات، الأمر الذي حدا بالمعارضـة إلى عدم التشكيك في العمل والمشـروع السياسـي، وبـذلك تركت العمل المسلح وسارعت إلى الإعلان عن قبولها بنتائج الانتخابات، خصوصـاً وان العديـد مـن الـدعوات الدوليـة والإقليمية دخلت على خط المسار الوحدوي وتقدمت إليـه بمشروع حوار ومؤتمر مصالحة، منها دعوة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنـان، ودعـوة الأمـين العـام للجامعـة العربية السيد عمرو موسى، ودعوته انطلقت في مـؤتمر شـرم الشيخ، ودعوة دولـة البحـرين لاستضـافة مـؤتمر المصـالحة الوطنية للفصائل العراقية، ودعوة الحكومة الفرنسية.

أما الدعوات الداخلية فكان أبرزها دعوة القوى الكردية في مؤتمر أربيل، التي تبناها السيد مسـعود الـبرزاني بتـاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٧، وهكذا دعوة السيد غازي عجيل الياور.

إلا أن كل الدعوات الإصلاحية الداخلية والخارجية التي

مثلنا بها من تجارب العالم كانت تحصل داخل أطر سياسية محددة وهذا يغاير إلى حدٍ بعيد ما يحصل في العراق.

نحن هنا نلحظ أن مشكلتنا تقف وراءها عقد تاريخية وتراكمات سياسية شكلت ندوبا في بناء المجتمع العراقي استطاعت قوى الظلام أن تنفذ من خلالها، لهذا تعمقت المشكلة، وغاص النصل إلى أعماق خاصرة الأمة، وصار المجتمع العراقي يحمّل بعضه المسؤولية للبعض الآخر، فالشيعة يرون أنهم ضحايا السنة، والسنة ضحايا الشيعة الفرس، والكرد ضحايا العرب، والعرب ضحايا الشعوبية، والشيوعيين ضحايا البعثيين، والعلمانيون ضحايا الرجعيين، وهكذا دواليك في سلسلة لا تنتهي من الاتهامات، وكل طرف يحاول أن يقدم دليله.

هذا الشعور مضافاً إلى خطر العناصر الصدامية والمتطرفة هو الذي أدى إلى انحدار الوطن نحو الكارثة منذ العهد الملكي حتى اليوم.

أننا نرى: أن صدام حسين ليس سبباً لكوارثنا، بل هو نتيجة طبيعية لأجيال من الحكام المستبدين اوجدوا هذه

التراكمات داخل المجتمع العراقي، فكم من الحروب والإنقلابات والجبهات الدكتاتورية والتحالفات الخيانية حصلت تحت شعارات طنانة وزائفة لم يحصد منها الشعب غير الكراهيات والدماء.

فلا مناص من أن تقبل النخب العروبية والبعثية فكرة: أنها دعمت بوعي وبغير وعي الدكتاتورية، ويجب أن تقبل النخب السنية بفكره: أنها دعمت بوعي وبغير وعي العزل الطائفي للآخرين، ويجب أن تقبل النخب الشيعية أنها ورثت الإحباط والانطواء وروح الخوف من الدولة الحاكمة، وهكذا الأكراد يجب أن يدركوا أنهم انطلاقاً من عقد التاريخ ومحن التجارب السياسية، ومن حلبجة والأنفال أنهم لا يثقون بالمشروع السياسي العراقي العام، إلا إذا اقر لهم الفدرالية التي لا تعيدهم إلى واقع سياسي عانوا منه القهر والحرمان.

ويجب على نخب الحداثية والعلمانية أن تقبل فكرة أنها بالغت كثيراً بتغربها ورفضها للدين والتقاليد وعولت أكثر من اللازم على المشاريع اليسارية والليبرالية المستوردة من الواقع الأوربي والمنافي لوقائع وواقع المجتمع العراقي.

ومن المؤسف أن طاولة للحوار السياسي وورشة عمل قيادي حقيقي أو وهمي لم تتم يوماً على امتداد التاريخ العراقي، إلا تحت سقيفة برايمر في مجلس الحكم.ومن الطريف إني قمت بزيارة لمركز قيادة الحزب الشيوعي في بغداد، ونبهتهم إلى مسائل عديدة كأسئلة في ذهني.

منها: معاداة الحزب الشيوعي التقليدي لأمريكا أين استقر هذا الأمر في فكر الحزب الشيوعي العراقي؟.

ومنها: الشعارات التي كانت تُرفَع من أن (الدين أفيون الشعوب) هذا الشعار الشيوعي الدولي أين مكانه في طاولة الحوار التي تضم الشيوعي والمتدين الإسلامي والسني والليبرالي والكردي والقومي وهكذا؟.

وكأن شعب العراق وقواه غير قادرة على خلق الحوار والتفاهم وخلق قواسم مشتركة طيلة امتداد المسار السياسي إلا في ظل الاحتلال.

إذن المصالحة لابد أن تكون مراجعة كبرى تراجعها الأمة لذاتها ولخطاباتها ورؤيتها وتستفيد من التجارب العالمية في كيفية سيطرتها، في حلّ خلافاتها وحسم مشاكلها، وربما هذا

هو السبب الذي دعا الذين أعدوا صياغة ورقة المصالحة أن يركزوا على أسهام كل فصائل المجتمع العراقي كآليات للعمل الوحدوي، لأنه لو وجد الحوار المعمق منذ زمن طويل لما بلغت الأمور حداً يجعل البلاد تحت رحمة هؤلاء القتلة من الصداميين والتكفيريين.

فالمصالحة الحقيقية ليست مقولة عابرة، ولا مشروعاً يخص شريحة محددة، ولا يخص منطقة محددة، ولا مقطعاً زمنياً محدداً، بل هي عملية روحية عميقة تقوم على أساس مكاشفة ثقافية صريحة، وعملية نقد ذاتي تشترك فيها كل القوى والنخب العراقية من سياسيين ورجال دين ومثقفين ومن سائر التيارات والفئات والطوائف والأديان بروح وطنية مخلصة تحول دون إعطاء المؤثرات الخارجية أي دور وأثر.

وعلى الكل أن يعتقد أن هذا المشروع هو الفرصة الأخيرة لحلّ سياسي لمعضلة العراق؛ فإما أن تدرك الفصائل المسؤولية بعمق، وتعمل على إنقاذ البلاد، وإما أن تنزلق البلاد إلى هاوية، ولا أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه الأحداث، فلا الفدرالية وحدها حلّ، ولا الانفصال ولا أي تدخل أجنبي.

الشئ الوحيد المتصور والذي يلوح في أفق البلاد والمستقبل السياسي إذا فشلت المشاريع الوحدوية هو الدمار والخراب والحال هذه فإذا لم تتم عملية المصالحة النابعة من ضمير الأمة كضرورة لإنقاذ البلاد نكون أمام خيارين:

إمّا أن يتجه العراق إلى حكومة مركزية قوية تضع ترف المشاريع السياسية جانباً وتلجأ إلى إظهار يد الدولة القوية التي ألفتها عقليتنا وسلوكنا الجمعي.

وإمّا أن يتجه إلى النقيض من ذلك بين دولة تتراوح ما بين فيدراليات بسلطات عالية إلى اتحاد كونفدرالي هَش يشابه ذلك الذي انتهت إليه الجمهوريات السوفيتية.

والخيار الثاني هو المرجح إذا أخفقت المصالحة لإخراج العراق من مأزقه.

وهذه هي ضرورات المصالحة، التي أردنا نقاشها، وأردنا أن نؤكد أننا لسنا أمام مبادرة أطلقها رئيس الوزراء، بل المعاناة التي يعيشها العراق والأخطار التي تتوعده والآلام والمعاناة التي تحصد أرواح الشعب، وتعطل مشروعه النهضوي، وترجع به إلى التخلف، تدعونا إلى نهضة كبرى ومصالحة وطنية جادة صادقة يؤمن بها الجميع كضرورة

تؤمِّن لأجياله السلام والاستقرار، وإلا فإن مستقبل العراق في خطر، ونؤكد إن هذا المستقبل رهين بأبنائه المخلصين وأية ضرورة أكبر من إنقاذ البلاد؟.

أكرر مؤكداً أن المصالحة يجب أن تكون مشروع أمة، وليس مشروعاً سياسياً حكومياً بغض النظر عن حركة الأمة وتفاعلاتها، بل يجب أن يكون هدف الأمة الأساسي، وهنا نذكر ونحو إجمالي أبرز مبررات هذه المصالحة:

١ـ المبرر الإسلامي، لا لأن الإسلام يدعو إلى الوحدة ورص الصف، بل يتعداه إلى هدف أكبر وهو أن المشروع الأمريكي، ومن ورائه إسرائيل تجد نفسها في نجاح كبير حينما تمزق النسيج الاجتماعي الإسلامي، وتمزق الوحدة التي تعد ضرورة من ضرورات مواجهة إسرائيل.

٢ـ إنقاذ البلاد من النزيف الدموي، ويكفي تدليلاً على خطورة الموقف؛ ما سجلته الدوائر الصحية الرسمية في العراق من أن عدد القتلى(٦) آلاف فردٍ في الأسبوع الواحد، خلال ٨١٤ عملية[١].

(١) الصباح: ٢٠٠٦/٧/١٧.

٣ـ إنقاذ البلاد اقتصادياً وصحياً وتنموياً.

٤ـ منع تمزيق البلاد إدارياً.

٥ـ عودة العراق إلى موقعه الريادي في العالم العربي والإسلامي.

وإذا كانت المصالحة هي سبيله الوحيد لإنقاذه من محنته، فما هي المعوقات الخارجية التي تمنع قيامها بصدق وإخلاص، وبزوالها يخرج البلد من محنته.

المعوقات الخارجية التي تمنع نجاح المصالحة

أجمعت المصادر ومراكز الدراسات وخبراء الشأن العراقي[1] من خلال ما تطالعنا به وسائل الإعلام، والفضائيات ومراكز الإنترنيت والدراسات والمقالات، على أن هناك عوامل خارجية دخلت معوقّاً في صلب المشروع، فصارت تتجه به وفق ما تريد، وتمنع عليه من خلال تأثيرها أي قرار ذاتي، ويمكن إجمالها بما يلي:

ا- العامل الدولي

ويتمثل بصراع الشركات الكبرى على نفط العراق، هذا

---

(١) انظر اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الدكتور محمد أزهر سعيد السماك والدكتور زكريا عبد الحميد باشا سنة١٩٧٩ ص٥٠.

وانظر شارلس عيساوي ومحمد يغانة: اقتصاديات نفط الشرق الأوسط ـ ترجمة: حسن احمد السلمان. مكتبة المثنى بغداد١٩٩١.

الخزين الهائل، الذي لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم، حيث يبلغ حجم الاحتياطات المثبتة (proven) وفق الأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية، المعتمدة من قبل معظم المراجع النفطية المختصة عالمياً، ما مقداره ١١٢ مليار برميل، أما الاحتياطي المحتمل فيبلغ حوالي ٢٠٠ مليار برميل.

ورغم أنه قد مضى أكثر من ٧٨ عاماً على اكتشاف النفط وتفجير النفط في بئر بابا كركر عام ١٩٢٧، إلا إن الحقول المطورة والمستفاد منها، لا تزيد على ١٥ حقلاً من أصل ٧٣ حقلاً مكتشفاً، على الرغم من أن البعض منها تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً، وتعد من الحقول العملاقة وفق المقاييس الدولية مثل حقل مجنون، نهر بن عمر، الحلفاية غرب القرنة، الناصرية، الأرطاوي، شرق بغداد.

وللدول الغربية اتفاقيات وعقود أبرمت على مر التاريخ المعاصر:

منها: اتفاقية مشاركة مع مجموعة بقيادة لوك أويل الروسية في آذار مارس ١٩٩٧ لتطوير حقل غرب القرنة / المرحلة الثانية.

ومنها: شركة بتروراس البرازيلية والتي بموجبها اكتشفت حقول مجنون. وهكذا.

والسؤال: هل تقف الدول الأوروبية مكتوفة الأيدي حيال الاستبداد الأمريكي بالمنطقة، وما يترتب عليه من هيمنته على الاقتصاد، بنحو يجعل هذه الدول في حرج وعزلة اقتصادية وسياسية وتنموية، مضافاً إلى العديد من المسائل الإستراتيجية التي تجعل من دول العالم بشكل وآخر ضد المشروع السياسي وتساند كل ما تعتقد أنه يعزز مكانتها ويعيد لها دورها في المنطقة، ولهذا ظهورات عديدة.

منها: دعوة روسيا لحارث الضاري مطلع ٢٠٠٦،لزيارتها.

ومنها: معارضة هذه الدول لإرسال قوات متعددة الجنسية إلى العراق كفرنسا وروسيا والصين وألمانيا.

وستظل هذه الدول غير مكترثة باستقرار العراق، إذا كان هذا الاستقرار يصب في الصالح الأمريكي، ويهمش الدور الأوروبي في المنطقة، وقد لوحظ تباين المواقف الدولية حول

المشكل العراقي بعد حرب الخليج الثانية إلى يومنا هذا[1].

أما ما هو الربط بين ما يحصل في العراق من إنهيار للعمل السياسي، وانعدام الأمن والاستقرار، وبين مواقف هذه الدول؟ فالأمر بكل وضوح مرتبط بقناعات هذه الدول في أن تسند العملية السياسية، وتشجع الأطراف على الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، حينما تجد مصلحتها في ذلك، وهذا ما لا نجده، بل نجد أن هذه الدول تقف بالاتجاه المعاكس من كل ما يجري في العراق.

٢ـ العامل الأمريكي

ولقد لعبت أمريكا دوراً قذراً في تمزيق شعوب العالم العربي والإسلامي، وسائر شعوب العالم، خصوصا تلك التي وقعت تحت الاحتلال الأمريكي، وربما يطرح السؤال عن جدوى ذلك؟ والجواب يكمن في أن بقاء المشروع الأمريكي مرتبط بتمزيق أوصال العالم الإسلامي وإحداث النزاعات بين الشيعة والسنة، لان هذه النزاعات هي المبرر لبقاء

(١) انظر التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، نظمي أبو ليده، ص٥٢.

القوات الأمريكية ولتقويتها[1].

فما فعلته أمريكا في السلفادور عام ١٩٣٢ من قتل ٢٪ من عدد سكان البلاد حينها، وما فعلته في تشيلي عام ١٩٧٣ في انقلابها ضد الليندي، وضربها اليابان عام ١٩٤٥ لمدينة هيروشيما وقتلت ١٣٠ ألف شخص، وبعد ثلاثة أيام ضربت ناكازاكي وقتلت (٧٠) ألف شخص، وما ارتكبته من جرائم يندى لها جبين الإنسانية في غرينادا والعراق وكولومبيا وباناما والفلبين وكوبا[2].

كل هذا المسار التاريخي يكشف بما لا لبس فيه ولا ريب إن أمريكا مارست سياسة دموية أسلوباً للسيطرة على البلاد التي تريد تركيعها.

وليس التاريخ وحده كفيلاً بكشف المخطط الأمريكي لتدمير العراق، بل ما يقع على الساحة يومياً من جرائم بشعة يمارسها الجيش الأمريكي، من اختراقات لحقوق الإنسان و من تصعيد المواقف للعناصر المجرمة، ومن خطة السفارة الأمريكية التي تحاول استيعابها ومحاورتها، وهذا

(١) البينة ٢٠٠٥/٥/١٢.

(٢) انظر السيد هاشم لوحي(أمريكا بلا قناع)ص٣١-٥٥.

بكل وضوح دور كبير في تمزيق الصف ومنع الوحدة والإتفاق؛ لأن الإدارة الأمريكية تدرك أن وحدة الأمة خطر يهدد مصالحها، وأنها بتدمير الصف الإسلامي الوطني العراقي تكون قد أزالت الخطر الأكبر عنها وعن إسرائيل، وحققت ما تريد؛ لأن أمنهما قائم على أساس تمزيق الشعوب الإسلامية والعربية، ولقد لعب السفير الأمريكي زلماي خليل زاد دورا في إذكاء هذه الفتنة وتأزيم المواقف، وهذا هو نهجه وسياسيه التي صرح بها لجريدة وول ستريت جورنال[1].

٣ـ العامل العربي الطائفي والتهم الموجهة إلى شيعة العراق

الدور العربي في هذا العامل يبدو كبيراً، إذ تعاملت مع العراق على أساس روح طائفية وهذا التعامل واضح من خلال أمداد الساحة العراقية بالعناصر الإرهابية غير الرسمية وتمويلها، أما الموقف العربي الرسمي فقد صار صريحاً يدافع عن طائفة ويهاجم الطائفة الأخرى.

(١) راجع، جون لي أندرسون: ممثل الرئيس الأمريكي: مهمة خليل زاد. الينوكر ١٩ كانون الاول٢٠٠٦ص٥٤-٥٦.

فهم هاجموا شيعة العراق كراراً بأفكار في غاية الغرابة، وعلى سبيل المثال، الملك عبد الله ملك الأردن أعلن عشية الانتخابات: أنه يخشى من أن العملية السياسية سوف توصل شيعة العراق إلى الحكم، وهذا يعزز مكانة خطر الهلال الشيعي، وأما الرئيس المصري حسني مبارك فيقول: «الوطن العربي فيه نسبة عالية من الشيعة، إلا أن ولائهم لإيران ليس لأوطانهم، وهكذا ما أدعاه وزير الخارجية السعودي: من أن خطر الشيعة المتنامي في العراق خطر صفوي[1].

بل صرنا بعد سقوط الطاغية نسمع بأفكار في غاية للغرابة.

منها:ـ إن شيعة العراق جزء من الدولة الصفوية، وهذا مردود بأن خصائص شيعة العراق كونهم مؤسسين لدولة العراق، وأنهم الغالبية العظمى، وان المرجعية تعيش في ظهرانيهم، وأنهم يقفون على أكبر ثروة نفطية في العراق وموقعهم الجغرافي وسائر الخصائص التي يمتاز بها شيعة العراق، لا تجعلهم في ضعف اقتصادي أو اجتماعي أو غير

(١) البينة ٢٠٠٤/٧/٦.

ذلك يضطرهما إلى التبعية لأحد.

نعم هم شيعة بكل وضوح ويعتقدون بذلك، ويقيمون علاقات مع إيران على هذا الأساس، من دون أن تمس هذه العلاقة الجوهر الوطني لهم، ولمسيرتهم وانتمائهم وارتباطهم ببلدهم، وانه خلال الظروف المأساوية الشديدة والمعاناة التي تلقاها شيعة العراق من الحكام؛ لم يجد شيعة العراق وأكراده مناصراً ومدافعاً عنهم.

هذه الظروف جعلتنا نفتش عن بلد عربي يناصرنا، ولم نجد إلا دولة سورية، أما سائر البلدان العربية فقد كانت ضد نضالنا، بل ناصرت الدكتاتورية الدموية الصدامية إعلامياً ومالياً ولوجستيا، وكانت شريكة له بكل دم سفكه في العراق وكل حرب ونار أشعلها في المنطقة وتحمل الشعب العراقي ألمها، وهكذا استمرت سياسة البعض من الدول العربية إلى أن تلقت الطعنة النجلاء من المجرم الذي ساندته.

فمن الطبيعي والحال هذه أن نجد في أنفسنا ميلاً لهذه الدولة التي آوتنا وناصرتنا، وساندت نضالنا بكل إمكاناتها.

هل نساوي هذه الدولة بالدول التي سلمت المظلومين من

أبناء العراق إلى الطاغية يوم هاجروا إليها؟.

وهل شكرنا لهذه الدولة وارتباطنا بها لكونها تمثل دولة جارة ومسلمة ونلتقي معها بفضل أدته في مناصرة المظلومين من شعب العراق كرداً وعرباً هل شكرنا هذا يعد عمالة للدولة الصفوية ﴿**قَدْ بَدَتِ الْبَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ**﴾[1].

هذه الدولة محل احترام الشعب العراقي شيعة وسنة وكرداً وعرباً، بل يجب أن تكون محل احترام العالم الإسلامي، فهي الدولة الوحيدة التي تناصر القضية الفلسطينية، بكل شجاعة وقوة وتقاطع الكيان الصهيوني في الوقت الذي نجد فيه العلم الإسرائيلي يرفرف على عواصم أكبر الدول العربية.

ومنها: ما يدعى أن شيعة العراق هم الأقلية الطائفية لا بلحاظ التعداد السكاني للعراق، بل بلحاظ التعداد السكاني السني للعمق العربي[2] ومن المضحك أن المشاريع السياسية في العالم لم تعرف هذا المفهوم يوماً، وعلى سبيل المثال إذا

---

(١) سورة آل عمران: أية ١١٨

(٢) البينة ٢٠٠٤/٨/١٨ نقلت البينة كلاما لحارث الضاري كان على فضائية الجزيرة في برنامج الاتجاه المعاكس.

كان في بلد أقلية هندية، أو تركية هل ينظر إليها بوصفها الأكثرية بلحاظ عمق الشعب الهندي السكاني، أم أن قياسات الأكثرية والأقلية في العالم قائمة على أساس حدود البلد المعني، والذي أقرت واعترفت به الأمم المتحدة، بما له من خصائص؟ أليس هذه هي نظرية هتلر يوم هاجم السوديت باعتبارها ذات أغلبية ألمانية بلحاظ العمق السكاني الألماني مضافاً إلى ألمان السوديت، وهذه النظرة لا يخفى على عاقل أنها صارت واحدة من أسباب اندلاع حرب عالمية ثانية.

عموماً هذه هي ثقافة النفس الطائفي يضاف إليها العديد من المفاهيم الساذجة، مثل أن شيعة العراق عملاء لأمريكا، وكأن دول هذه البلدان العربية خالية من القواعد والتواجد والبروتوكولات الأمريكية، والحال أن البرلمان العراقي ذا الأكثرية الشيعية ـ كما يقولون ـ أول من ساند نضال الشعب اللبناني ضد إسرائيل، بينما لا نجد موقفاً مماثلاً لكل برلمانات الدول العربية، فضلاً عن حكوماتها، بل فشلوا في اتخاذ موقف مساندٍ أو داعم أو شاجب، في الوقت الذي نجد فيه شعب العراق قد خرج مظاهرات نددت بإسرائيل وأعلنت

استعدادها للدفاع عن لبنان بعد دعوة السيد مقتدى الصدر.

أن الشعوب الإسلامية يجب أن تكون موحدة في موقفها، خصوصاً وأن إيران هي مرتكز لهذا النضال الإسلامي ضد أمريكا وإسرائيل.

هذه القيم هي التي تجعلنا نقيم علاقة طيبة، ولها أسس متينة تجعلنا سنة وشيعة كالبنيان المرصوص، وأما النفس الطائفي فما هو إلا أداة طيعة للإدارة الأمريكية لتمزيق الصف الإسلامي الموحد، وسبيلاً لمنع الوحدة والمصالحة والاستقرار، ومما لا شك فيه أن المستفيد الوحيد من الحرب التي تدور رحاها في العراق هي أمريكا، كذريعة لبقائها أمداً طويلاً، و كذلك إسرائيل لأن أمنها يقوم على نظرية تمزيق الوحدة الإسلامية، وخلق تناحرات بين الشيعة والسنة، وبين السنة والسنة أنفسهم، وهنا يمكن القول أن أمريكا وإسرائيل والدول العربية ذات النفس والتوجه الطائفي هي التي تمنع قيام مصالحة شريفة في العراق، مستفيدة من عناصر إرهابية ذات تاريخ وحشي، وهم أزلام صدام والمتطرفين والتكفيريين، كي يكونوا أداتهم في بلوغ ما يريدون.

٤ـ العامل العربي الحكومي

البعض من الحكام العرب يعتقدون أن قيام تجربة ديمقراطية في العراق سوف ينعكس عليهم سلباً، ويصعد من الوعي الداخلي للدعوة لهذه التجربة، ويجعل الحكام والأنظمة العربية وديكتاتورياتها أمام (بيروسترويكا جديدة) وهذا الخوف واضح في سلوك الحكام العرب، وقد ناقشناه في كتاب (الإرهاب) [١].

(١) انظر، مهدي حسن (أمريكا مصدر الإرهاب في العراق) ص٧٠.

خيار الفدرالية في العراق

في ظل الظروف المتعددة في الساحة العراقية التي أزمت المواقف السياسية وصعدت من مديات الإرهاب، نجد أن طرحا مساوقاً لها يصدر من جهات سياسية يعتد بها، الطرح يركز على الفدرالية حلاً للأزمات السياسية، والمشكلات المعقدة، التي تمر بها البلاد، وتتصاعد هذه الدعوات كلما اشتدت وتعمقت المحنة داخل العراق واستحال الوصول إلى بر الأمان، وحتى في مبادرة المالكي هذه نلاحظ: أن صوتا تصاعديا يركز على الفدرالية بديلا واقعيا أكثر من واقعية المصالحة.

ولكن قبل تناول موضوع الفدرالية، لابد من إعطاء سبب واقعي لعدم تفاعل البعض مع الفدرالية سابقاً والأسباب هي:

١ـ أن الطرح الفدرالي زامن قدوم المحتل، فصار مرتكزاً لدى الشعب العراقي أنه: مشروع أمريكي.

٢ـ كثر الإعلام ضد هذا المشروع، وصار محل نقاش حاد في الأوساط السياسية العراقية، وسبباً للكثير من التجاذبات التي لم تستقر لحد الآن، وهذه التجاذبات علقّت في ذهن الفرد العراقي نظرة سيئة عن الموضوع، وأنه مشروع يعمل على تجزئة البلاد وتقسيمها وتمزيقها شر ممزق.

٣ـ الجهل بمفردات هذا المشروع بصورة دقيقة، صار سبباً لقبول أي دعاية مضادة له، سيما وان وسائل الإعلام العربية مارست دوراً كبيراً ضد فدرالية الجنوب، وليس كذلك في الشمال، هذا الإعلام اثر سلبا على فرد لم يحضَ بثقافة إدارية عالية لمعرفة كيف سيكون عليه مستقبل الإقليم الفدرالي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وكيف يمكنه الخلاص من الظلم التاريخي، مما جعل أبناء الجنوب يتلقون المشروع، إما بالإهمال أو الغموض وعدم الوعي، وأما تلقيه وتأييده ببرود، عكس الشعب الكردي، الذي بلغت به المطالب أن الشعب جعل مصيره وحريته وأمته واستقراره منعقداً بنجاح المشروع الفدرالي وأنه خيارٌ غير قابل للنقاش.

هكذا تعاملت الأمة الجنوبية مع الفدرالية سابقاً، إلا أن تصاعد الإرهاب، وبلوغ العمل الإرهابي مديات أعلى، جعل الفرد العراقي خصوصاً في الوسط والجنوب يرى أن المشكلة أخذت تتفاقم وتتسع وأن البلاد في طريقها لدمار أكثر، ولم تجد المشاريع السياسية، ومبادرات السلام والمؤتمرات الدولية والإقليمية والداخلية نفعاً، وإن آخر هذه المبادرات هو مشروع المصالحة الأخير،و جعل الفرد العراقي يقتنع بموضوع الفدرالية أكثر من أي وقت مضى.

إن من الأسباب التي ولّدت القناعات عند أبناء الجنوب والوسط بإقامة النظام الفدرالي، أن العناصر الصدامية، وهكذا التكفيرية والتي تريد تمزيق العراق وقتل مشروعه السياسي وتعطيل التنمية والأعمار، هذه العناصر تريد منع قيام المشروع السياسي لكون الأغلبية فيه شيعية، وتريد أن يبقى العراق تحت الإرهاب والدمار ما لم يعُدْ زمام الأمور لهم مجدداً.

وبناء على هذا يكون السبيل الأوحد والأفضل للشيعة هو الفدرالية، وهو طريق للخلاص من هذه الورمة السرطانية، ولاسبيل لاستقرارهم إلا بعزل مسيرتهم، وتأسيس إقليم فدرالي يحفظ لهم استقرارهم وأمنهم.

فما دام المشروع لهؤلاء لا يقبل المصالحة والتفاهم، ويريد مزيداً من القتل والتمرد، فإن القناعات لدى الكل أخذت تستقر بهذه الاتجاه، وهو عزل هذه العناصر الإرهابية في مدنهم ؛ سيما وان التعايش الذي طرح من خلال مشروع المصالحة صار مستحيلاً. فلماذا تتوقف عملية البناء والأعمار في كل البلاد من أجل هؤلاء.

بمعنى أن هذه القناعة تريد ا لقول: إن ما حصل في العراق من دمار ـ على امتداد الحكومة الصدامية ـ و تخريب العراق وهدم مؤسساته والانحدار به إلى الفقر والجهل وقتل أبنائه يتحمل المسؤولية فيه نفس الجناة الصداميين الذين لا يريدون اليوم للعراق النهوض، لذا تعين الحل بعد العديد من المداولات والمشاريع والحوارات التي عملت عليها القوى السياسية والمرجعية الرشيدة ـ بالفدرالية بديلاً عن الانفصال أو الاستمرار في حرب لا هوادة فيها.

وعلى المجتمع الدولي بما في ذلك دول الجوار أن يبدأ بالتخطيط لإسناد مشروع الفدرالية بهدف احتواء التداعيات الحتمية لمثل ذلك الحدث على الاستقرار والأمن الإقليميين،

لأن الفدرالية الإدارية أمر انحصر الحل فيه، بعدما تأكد أن هذه العناصر تريد وضع المجتمع العراقي بأسره سنة وشيعة أمام خيار الدم والدمار.

مما لا إشكال فيه أن خيار الفدرالية هو الخيار الذي يمنع اندلاع حرب طائفية ويشد في اللحمة، ويفرز العناصر الخطرة، ويعطي مجالاً للمناطق الآمنة أن تستمر في بناء حياتها ومدنها بنحو يحفز المناطق الأخرى على منع ومحاربة هذه العناصر ولفظها، سعياً للاستقرار والإعمار.

والذي يزيد في تعميق القناعة لدى الجميع بضرورة إقامة الفدرالية التي تعمل على تأمين الاستقرار، هي المواقف المؤلمة التي تصدر عن بعض القوى الدينية السنية والعربية داخل العراق وخارجه، والتي لا تقبل أن تدين إلى يومنا هذا الجماعات الإرهابية، نعم صدرت البيانات التي تدين الجرائم، إلا أنها لم تعترض على منهج الزرقاوي الذي يعلن بكل صراحة أنه يقاتل الشيعة [1].

(١) كرايسز گروب، بغداد/ ٨/كانون الأول ٢٠٠٥، وانظر، رسالة وتسجيلات عديدة موجهة للروافض من الزرقاوي، وانظر الزمان ٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، Hadi chalu Maria, ٦٠ware, people of Iraq.

يمكننا القول: إن السياسية المركزية للزرقاوي هي قتل الشيعة بقصد إشعال حرب طائفية، ومع أن الزرقاوي قد قتل، إلا أن المشكل ما زال مستحكماً، لأن منهجه باق بكل التفاصيل، فضلاً عن السكوت الذي تبديه القوى السياسية والدينية المؤثرة وعدم الإدانة لهذه الممارسات ولهذا المنهج الخطر في استهداف شيعة العراق.

أي مبرر يبقى بعد لوحدة مركزية لا تحفظ لنا الدماء ولا تمنع أو تستنكر من يريد سفك دماء الشيعة، في الوقت الذي يؤكد أصحاب هذا المنهج انه: « لا يجوز سفك دماء الصابئة واليزيديين، لأن الأخيرين، لم يكونوا مسلمين بينما تعتبر الشيعة خونة العقيدة»[1].

ولقد صرح السيد مقتدى الصدر من خلال فضائية العراقية بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ «... أني لطالما طلبت من الأخوة السنة أن يدينوا الزرقاوي ويتبرؤوا منه إلا أنهم لم يفعلوا..»[2].

هذا الموقف الهزيل والساكت ربما نعتقد أنه مكمل لدور الزرقاوي؛ لأنه لم يسحب عنه الشرعية والمؤسف أن مواقف

(١) راجع تحقيقات حازم الأمين في جريدة الحياة، هامش (٨٦).
(٢) فضائية العراقية / لقاء خاص ٢٠٠٦/٧/١٢.

المرجعية في منع اندلاع عمليات عنف متبادلة سوف لا تجدي نفعاً في الطرف الآخر بعد إصرار هذه العناصر على منهجها، وسكوت الآخرين سكوتا يبلغ حد الإمضاء.

الفدرالية والعامل الاقتصادي

قلنا: إن سبب القناعة الأولى التي تولدت لدى أبناء الوسط والجنوب نحو الفدرالية، هي فشل كل المحاولات السياسية والإصلاحية والمفاوضات، وتدخّل الوضع الدولي والإقليمي والمؤثرات العربية في تعقيد الموقف، فضلاً عن محاولات السفارة الأمريكية على يد زلماي خليل زاد الذي قال: «لن تستثمر موارد الشعب الأمريكي لبناء قوات تدار بأشخاص طائفيين».

إلا أننا هنا نناقش سبباً آخر في توليد قناعة متكاملة لدى الشيعة في تأسيس إقليم فدرالي، وهو ما يمتلكه الشيعة من قدرات إقتصادية عالية، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو البترولي.

فعلى سبيل المثال في الجنوب العراقي (١١) حقلاً تبلغ طاقتها الإنتاجية (٣) مليون برميل يومياً، بينما في الشمال

يوجد (١١) حقلاً، تبلغ طاقتها الإنتاجية (٥٠٠) ألف برميل يومياً، وفي الوسط (٣) حقول[١] تبلغ طاقتها الإنتاجية (٣٠٠) ألف برميل يومياً[٢].

ويقدر المختصون حجم الإحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة والبالغة (٧٣) حقلاً أكثر من (١٤٠) مليار برميل، وفقاً لما هو متوفر من إحصاءات ومعلومات ومعايير عالمية، فإن هذه القدرات الاقتصادية العالية كافية لتحسين حياتهم وتطوير قدراتهم وإقامة إقليم يعد واحداً من أغنى أقاليم العالم، ويتخلص من الحرمان الذي عاناه طيلة القرون التي خلت.

فالنفط تفجر بكميات كبيرة في تشرين الأول/ ١٩٢٧ من بئر بابا كركر، مع هذا ظل الفرد العراقي الجنوبي محروماً، ونظرة بسيطة لمحافظات الجنوب تعرفنا بكل وضوح حجم الحيف الذي لحقها فضلاً عن سياسة القتل والتشريد ولم

(١) التقارير تفيد وجود احتياطات بترولية كبيرة في الأنبار، وهي محافظة سنية بالكامل تقريباً، فلم تجر حتى الآن أية أعمال تنقيب هناك، ولم يبد المستثمرون اهتماماً بذلك في غياب الأمن.

(٢) دراسة عن النفط العراقي لمركز دراسات الطاقة في لندن (Ceges – petrology).

توجد رذيلة وجريمة في قاموس الإنحراف والإجرام إلا وقد مارستها السلطات الدكتاتورية الطائفية على شيعة الجنوب، ابتداءً بعبد السلام عارف وانتهاءً بأكبر طاغية عرفه التاريخ.

يكفينا أن عدد المقابر الجماعية بلغت أكثر من (٢٥٠) مقبرة ويكفينا قتل علمائنا وشبابنا في الحروب، وتهجير أبنائنا وتجفيف الأهوار، لهلاك الحرث والنسل تدليلاً على ضرورة أن نقيم نظامنا بأنفسنا، خصوصاً قد جربنا بعد سقوط الطاغية النظم العلمانية وقوات الإحتلال، كيف سرقت (٢٠) مليار دولار، وهي أموال عراقية من عائدات مبيعات النفط العراقي ومن حسابات البنوك الحكومية المجمدة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ ومن أموال تخلفت من البرنامج الذي كانت تديره الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)[١]، وأيضاً من الأموال التي أرسلت إلى الحكومة الكردية المناطقية، بمقدار (١،٨) مليار دولار، زيادة على تمويلها المعتاد للمنطقة، والتي يرفض الأكراد إلى الآن اطلاع المراجعين الحسابيين المعتمدين من الأمم المتحدة على

(١) فايننشنال تايمز (Financial Times) ٩ كانون الأول/ ٢٠٠٤، نشرت في المستقبل العربي السنة ٢٧/ العدد ٣١١/ كانون الثاني.

سجلاتهم، وخلف الكواليس يجري الأكراد محادثات مع عدة بنوك دولية لشحن جزء من تلك الأموال إلى سويسرا[1].

ومبلغ (٢٠) مليار دولار هو أكبر من إجمالي الإنتاج المحلي السنوي للعراق.

مضافا إلى أن حازم الشعلان وحده سرق مبلغ (١،٥) مليار دولار، وأيهم السامرائي وزير الطاقة الكهربائية (٢،٥) مليار دولار، وما زال سجل الفساد والسرقات حافلاً بآلاف الملفات فضلاً عن التوزيع غير المتوازن بين المحافظات والأقاليم، فإن السليمانية وحدها تستلم (٥٤٠) مليون دولار للإعمار سنوياً، بينما البصرة التي يبلغ تعداد سكانها ضعف عدد السليمانية، بلغ مجموع ما رصد لها (٥٠) مليون دولار، وهذا ما صرح به ليث كبة خلال حملته الإنتخابية[2]، ولا نريد هنا أن نعقد بحثاً يتناول كم استفادت كردستان من نفط الشمال، إلا أن المسلم به، أن البناء والإعمار والرواتب التي تصرف لأبناء كردستان بألف عنوان وعنوان يكفي لمعرفة الفارق الكبير بين أبناء الجنوب وبينهم، علماً بأن نفط

(١) المصدر السابق.

(٢) جريدة البيّنة: كانون الأول/ ٢٠٠٥.

الجنوب وحده يعمل ويصّدر، أما نفط الشمال فيكاد أن يكون مشلولاً لأسباب معروفة[1].

فهذه المظلومية التي عاناها شعب الجنوب في نهب ثرواته وحرمانه منها على امتداد الأزمنة والحكومات والقوى الى يومنا هذا، سوف لا تندفع إلا بنظام فدرالي، وهو ما أقر في الدستور لرفع معاناة الجنوب وهذا المطلب لا يقبل النقاش، لأن إنعاش الجنوب اقتصادياً أسوة بالشمال لا يأتي إلا من خلال تفعيل الفدرالية.

أكاد أجزم وحسب الدراسات المتوفرة أن العراق كله من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب قد بني بنفط الجنوب فلماذا يحرم أبناؤه منه.

أن الجنوب بما يمتلك من ثروات تراثية وقدرات زراعية وموقع جغرافي، يجعل أبناؤه على قناعة كبرى بأن المشروع الفدرالي، يحقق لهم سعادة الدارين ويزيل عنهم الغبن

(١) يرى المحلل الأردني عدنان أبو عودة: «بأنَّ السنة العرب يستطيعون تحمل فدرالية كردستانية، ولكن ليس عراقاً فدرالياً شيعياً كردياً عربياً سنياً، فمعادلة كهذه تجعلهم يخافون ليس فقط من فقدان سلطتهم السياسية، ولكن أيضاً ثروتهم ٣ تشرين الأول ٢٠٠٣.

والحيف، والتدهور الاقتصادي والصحي والتربوي.

شعب الجنوب الذي يقف على رصيد هائل من الثروات، لا يجد إلا المياه الآسنة، وشحة الأدوية وانعدام المشاريع الزراعية والصناعية، والتخلف، وقلة الخدمات الصحية والتعليمية، بينما ثرواته تذهب إما للحروب أو للدول العربية المعادية له مذهبياً، وإما تسرق بأساليب متعددة، هذا ما يدفع بأبناء الجنوب إلى خيار الفدرالية كي تتكافأ الطاقات، وان كان الخيار في نوعية الفدرالية تقرره الجماهير.

فأنا أقف مع مشروع الفدرالية أما نوعيته فأمر يُعهد به للأمة.

خلاصة القول: إن العامل الاقتصادي أقصد به الثروات الهائلة بكل ما تعنيه الكلمة والتي ذهبت سدىً ولم يحصد أبناء الجنوب منها شيئاً سوى الموت والدمار والتخلف، يمكن أن يكّون قناعة كبرى بضرورة السير ولآخر نفس نحو المشروع الفدرالي، الذي يعيد إليهم حقوقهم الملغاة وثرواتهم المصادرة.

هل الحكومة مؤهلة لطرح مشروع المصالحة

التباين الكبير والاختلافات والخلافات في وجهات النظر داخل الساحة العراقية بين الأطياف السياسية الحاكمة سواءً الشيعي ـ الشيعي، أو السني ـ الشيعي، أو العربي ـ الكردي، أو الإسلامي ـ العلماني واحد من الأسباب التي تجعل المصالحة مشروعاً يقف على ارض هشة، فلو راجعنا المسار السياسي منذ سقوط الطاغية ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، لوجدنا إن نقاط التباين والخلاف في الساحة الداخلية أمر مسلم تسليما يقطع الكلام، وهذا معناه: انه لا توجد جبهة داخلية قد حسمت كل خلافاتها، وانطلقت برؤية موحدة للحوار والمصالحة، بل مازالت وللأسف الجبهة العلمانية تحاول تحيّن الفرص لطرح نفسها بديلاً، وإسقاط المشروع السياسي الشرعي لاغية جهود الشعب العراقي في صناعة

واقعه ورسم مستقبله، وتتذرع بكل وسيلة لبلوغ هدفها، في الوقت الذي تراها تتلبس بالرؤية الديمقراطية الليبرالية الغربية، إلا إن هذه المنطلقات النظرية لا تصمد أمام مشروعها السياسي، ولطالما فكرت في انقلاب عسكري (حكومة إنقاذ وطني) وما زالت سياسة الخط العلماني الذي يقوده علاوي، سياسة تتربص بالمشروع السياسي العراقي الوطني الدوائر وتشترط الاشتراطات، والسجل السياسي حافل بشواهد ما يفعلون[1].

وما زالت الجبهة الكردية العربية في موضوع كركوك تنذر بمشكلة مؤجلة ورؤية غير موحدة، ومن المؤكد إن واحداً من شواهد خلفيات وتداعيات هذه المشكلة هو إسقاط حكومة الجعفري المستوفية لكل الشرائط القانونية والدستورية.

---

(١) روبت وورت رئيس الوزراء العراقي السابق يبحث عن حلفاء يستطيعون مساعدته في العودة إلى الحكم بنيويورك تايمز / ٢ تشرين الأول/ ٢٠٠٥/ ووفق ما نشره وورت ربما تكون الميزة الكبرى التي يتمتع بها علاوي وحلفاؤه، هي العداء الواسع الانتشار للطائفية في صفوف العراقيين والشعور المتزايد بأن الأحزاب الدينية قد جعلت الأمور أسوأ مما كانت عليه.

ومازالت الجبهة السنية ذاتها تعاني فيما بينها ضعفا، وبنفس الوقت نجد إن علاقتها السياسية مع الجبهة الشيعية اشد ضعفا. ولا نجد أو يجد المواطن أو يسمع منهم عن الآخرين عبر وسائل الإعلام إلا التهديد والوعيد والطعن والتنديد، إما الممارسات الفعلية فهي اشد مرارة، خصوصا إن بعض الأطراف في الجبهة السنية دخلت المشروع السياسي تحت ضغط السفارة الأمريكية ولها اشتراطات في التعديل الدستوري وهذا معناه إن المأزق لم يحسم بعد.

أما الجبهة الشيعية وبكل صراحة لولا المرجعية العليا ورؤيتها التي أملت على الشعب العراقي أن يكون موحدا سنة وشيعة، لما حصل وفاق شيعي، ومازال الأمر تعتريه على الرغم من استواء الوحدة في الائتلاف الشيعي الموحد على جودي الواقع الحاجة إلى الدقة والوضوح، ويحتاج إلى تعميق وتوحيد الرؤية، وترفّع عن المصالح، وإيمان بالجماعة والسلوك والقرار الاجماعي.

هذه العوائق الداخلية سوف تساعد على نجاح العوائق الخارجية التي لا تريد المصالحة؛ لأنها إنهاءٌ لأجندتها في الساحة.

فهل يعقل أن تعتقد إسرائيل إن من مصلحتها الأمنية استقرار العراق الإسلامي المنهج، التحرري النزعة؟.

وهل من مصلحة أمريكا ومليارتها التي بذلتها في هذه المعركة ودمها الذي سفكته، أن تقدَّم العراق على طبقٍ من الذهب للعناصر الإسلامية شيعية كانت أو سنية؟.

وهل تغمض عين الطيف العربي القومي المذهبي، وهو يرى إن عملاءه من التيار الصدامي قد رحلوا واستقرت السياسة العراقية بيد قيادات شيعية أو سنية لا تؤمن بالعلمانية العربية التي كانت سبباً لكل الاندحارات في الصف العربي أمام إسرائيل، وسبباً لذهاب الثروات ونشوب الأزمات ولم تستفد الشعوب العربية منهم غير الدماء والسجون والآهات، وهذا بطبيعة الحال سوف يحرك الشارع العربي الإسلامي ضد حكوته العميلة.

ترى أمام هذه المعوقات الخارجية التي تنفّذ مشروعها من خلال القتلة والصدامين تحت عنوان المقاومة، هل يمكن للمصالحة كمشروع يريد أن يحتل ساحة العراق السياسية هل يمكن له النجاح، وهو ينطلق من حكومة غير موحدة.

هذه المصالحة التي تعاني معوقات خارجية شديدة التقاطع وعميقة العقد، تحتاج إلى جبهة قوية داخلية ومتماسكة ومتراصة، شيعية وسنية وكردية حتى تندحر المؤامرات الخارجية وأذنابها الداخلية، وحينها تجد واقعا لا يمكن تجاوزه. وإذا رأينا مشاريع مصالحة قد نجحت في بلدان أخرى فمرد ذلك إلى قوة الجبهة الداخلية التي انطلق عنها مشروع المصالحة، لان فاقد الشئ لا يعطيه، فكيف يصدر عن حكومة غير متصالحة مشروع مصالحة، خصوصا إن أي مشروع يصدر لابد أن يعكس العديد من المسائل الملازمة لهذا المشروع، أبرزها قوة وتماسك الحكومة. وبهذه الصورة يرقى مشروع المصالحة من مشروع توسلي يسترحم المتمردين إلى مشروع يمارس دوره القانوني القومي لكونه ينطلق من جبهة في غاية القوة على غرار ما حصل في كل بلدان العالم التي جرت فيها هكذا مشاريع.

أليس تصاعد الخطر الإرهابي والعمليات المتطرفة من قتل وخطف وتفجير وكل ألوان الموت بعد إعلان مشروع المصالحة، دليلاً متكاملاً على إن الإرهاب غير مقتنع وغير مكترث بهذه الرسالة، بل يريد أن يؤكد انه ضد المشروع

وضد كل من يدعي انه يمثله في حكومة الوحدة الوطنية. وقد أعلن المالكي ذلك.

وإنهم يريدون أن يقولوا برسالتهم الإرهابية هذه :ـ

أولا: إنهم لا يمكن أن يتنازلوا عن مشروعهم الإرهابي.

ثانيا: لا يمكن أن يقبلوا بأي احد قائداً شرعياً لهم من السنة فضلا عن الشيعة.

ثالثا: إنهم سوف يواصلون عملهم الإرهابي اعتمادا على الإسناد العربي والدولي (الأمريكي ـ والصهيوني).

رسالتهم تريد القول: إنهم في مرحلة من القوة، غير مضطرين معها إلى التنازل والحوار، هذه القوة وهذا الإسناد يقول لهم: إننا بإسنادنا لكم سوف نؤثر في الموازنات الداخلية والإقليمية والدولية، وسوف تعيد نظرها وتغير معادلاتها لصالحكم، وسوف لا يكون أدنى من حكم العراق هدفا لكم، خصوصا وانتم اليوم قد أثرتم على المعادلة السياسية وعطّلتم ابرز مشاريعها السياسية والاقتصادية والتنموية.

وبنظرهم إن هذا الواقع الذي فرضته إرادة المتمردين هو

السبب في صدور مشروع المصالحة، فالدولة تحت تأثير ردود فعل التمرد، ولسوف يستمر التأثير بشكل يجعل الحكومة أمام خيارين.

أما الاستمرار بحالها هذا الذي لا تستطيع أن تقدم به شيئا وكأنها حكومة تسيير أعمال، وهذا ما تريد الإدارة الأمريكية تحقيقه، حتى تطرح وتفرض ما بحوزتها من مشاريع ورجالات بعد أن أكدت للشعب العراقي فشل هذه الحكومة، وهذا ما صرّحت به وسائل الإعلام، وأكده رجال علمانيون.

وأما أن تفرض قوتها ومشروعها ووجودها من خلال حكومة موحدة ذات برنامج موحد ينطلق عن هذا البرنامج مشروع المصالحة.

وعليه إن المشروع مع انه وضع ضمن آلياته تشكيل هيئة باسم (الهيئة الوطنية) ولجان فرعية في المحافظات، ولجان ميدانية، وأوصى بعقد مؤتمرات لعلماء الدين، ورؤساء العشائر، إلا إن علاج الخلل الواقعي يكمن في مصالحة تبدر من رجال المصالحة، كي يتحرك الجميع السنة قبل الشيعة

لتفعيل المشروع، وكي تجد العناصر المخاطبة في المشروع تماسكا وطنيا لا يمكن لها تجاوزه وليس أمامها من خيار إلا سبيل الصلاح ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾[1]

وعليه فلا مصالحة في الأفق، ولا نجاح ما لم تستوف شرائطها وتتهيأ ظروفها الداخلية والخارجية.

(١) سورة النساء / الآية: ١٢٨.

الخلاصة

بعد ما قدمنا عرضنا بالتحليل والأدلة لصورة الواقع العراقي، يمكن أن نلخص أهم ما ورد في قراءتنا، وأهم النتائج المستفادة، وماذا سيكون عليه مستقبل الواقع العراقي في ظل المصالحة :

١ـ أن مشروع المصالحة حفظ الأسس والثوابت التي أقرّها المشروع السياسي من خلال العملية الانتخابية.. وكل ما يمكن علاجه من قضايا جزئية وكلية مثل ترحيل المحتل وموضوع السيادة، أو المواضيع الداخلية فالمشاريع البناءة كلها تتم من خلال إرادة الحكومة الشرعية.

٢ـ أنَّ القوى السنية هي جزء أساسيّ في العملية السياسية وفي إنجاز مشروع المصالحة، وهذا يتضمن ويستلزم الإقرار بالعملية السياسية والنصابات التي عليها الأطياف السياسية من السنة والشيعة والكرد.

والمفروض أن يكون هذا هو الحال الذي تستقر عليه البلاد، وتكون المصالحة قائمة على هذا الأساس.

٣ـ إنَّ عدم استجابة هذه العناصر المتمردة يعني: أنّهم متمردون على الجميع سنة وشيعة كرداً وعرباً، وهذا يعني أنهم سوف يمضون في عملهم وأسلوبهم هذا. لأنهم قد أكدوا أن لا أحد يشكل مرجعية لهم يمكن التوصل من خلاله لفهم ما يريدون والتأثير عليهم وللدخول في حوار لمعالجة الموقف وتفعيل المشاريع الوطنية كالمصالحة أو غيرها.

٤ ـ أن مشروعهم الإرهابي في ضرب العملية السياسية التي همشت دورهم سوف يبقى مستمراً خصوصاً مع الإسناد الأمريكي والصهيوني والعربي الطائفي، وإن محاولة الشيعة أن يبعدوا خطر هؤلاء من خلال الفدرالية سوف لا يجدي نفعاً، لأن الخطر الذي يضر بالعراق المركزي يضر به وهو فدرالي، فالحل الفدرالي يكون ناجحا حال صدور المشروع الإصلاحي من حكومة وحدة وطنية متراصة حقيقية ومتفاهمة واقعا، ومؤمنة بمسارها السياسي الموحد ؛ حينها تنفع الحلول ويتهيأ مناخ مناسب للفدرالية أن تطرح تحت

ظروف يسهّل عملية ولادتها.

٥ـ ينحصر الحلّ بمواجهة هذه العناصر بكل قوة وبيد موحدة، وإن تنمية القدرات العسكرية والأمنية هي وحدها كفيلة بخلق تيار مضاد لهذه العناصر المتمردة، ونجزم بأن الحل يكون واقعياً ومؤكداً حال تحقق وحدة وتماسك حكومة الوحدة الوطنية في مشروعها السياسي وفي حركتها لإزالة العقبات وإنهاء الأخطار.

٦ـ توقعاتنا لهذا المشروع أنه سوف لا يجد إذناً صاغية لدى البعض الصدامي التكفيري، مهما بالغت الحكومة بإعادة النظر وتنازلت عن ثوابتها ووسعت من آليات الحوار[١]، أو جعلت مشروعها صادراً عن حكومة وحدة وطنية.

المشروع لا يجد آذاناً صاغية مهما حاولت الحكومة تفعيله وصناعة آليات مناسبة له، لأن ركائز الصراع شديدة، وتعتمد أسساً عقائدية وإيديولوجية وطائفية، ويلاحظ: أن تصاعد وتيرة العنف بلغ أعلى مدياته حتى بعد إعلان المبادرة.

(١) حسب البنود المحددة في المشروع.

وحسب كل المراقبين، ووقائع الساحة شاهدة وكاشفة عن عدم إمكانية حل هذه العقدة، وأن الصراع سوف يستمر، خصوصاً مع دخول العامل الدولي ليغذي هذه الصراعات.

نعم أنّها ثغرة عملت عليها قوى الاستكبار.

٧ـ وإذا كانت إسرائيل وأمريكا بريئة مما يحصل في العراق وهذا بعيد؛ لأنّه مخالف لما أجمعت عليه المصادر وتناقلته وسائل الإعلام، فمن المؤكد أنّها مستفيدة من نتيجة ما يحصل؛ من خلال تشجيع الأزمات على الاندلاع.

الذي يحصل في العراق ليس بادرة خطيرة على مسلمي وشعب العراق وحده، بل هو خط يتهدد العالم الإسلامي بأسره.

٨ ـ الذي تريده إسرائيل بكل دقة هو أمنها، وهذا لا يتم إلا بطرح مشروع حرب أهلية كبرى بين السنة والشيعة في العراق وعموم البلدان العربية والإسلامية.

نعم بما أن الخطر الذي يتهدد إسرائيل هو المشروع الإسلامي، وهو الذي هزمها في جنوب لبنان، وهذا نصر عسكري يعكس بعمق العديد من الدلالات، وإعادة النظر في

المفاهيم والإستراتيجيات فضلاً عن النصر السياسي الذي أحرزته الفصائل الفلسطينية، وتسلمها القرار الفلسطيني السياسي، كي تديم ومن أعلى منبر رسمي قرار التحرير والمقاومة ورفض الاعتراف بإسرائيل.

وهذان النصران العسكري اللبناني والسياسي الفلسطيني على إسرائيل وسائر مؤشرات القوة في المنطقة، ما كانا لولا المنهج الذي أكدت وعملت عليه إيران في توحيد الصف الإسلامي لخلق قوة تزيد إعادة التوازن الذي فقده العالم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز أمريكا قوةً قطبية لها مشروعها الشرق أوسطي الذي يريد أن يتحكم بمصائر العالم.

لقد حقق المشروع الإسلامي إنجازات واسعة على كل المستويات، وسوف يكون هو القوة القطبية المعادلة في التوازن الدولي، خصوصاً مع جنوح دول عظمى باتجاه الإدراك العملي للمخاطر الكبرى التي تكمن في المشروع الأمريكي على مصالحها، مثل روسيا والصين، مما يجعلها وبلا مناص أمام خيار الإسناد لنضال العالم الإسلامي، سيما ولها مصالح كبرى في هذا العالم، اقتصادية وسياسية وغيرهما.

أن الدولة الإسلامية الإيرانية طرحت نفسها نواة لمشروع ناهض تلتف حوله القوى التحررية في نضالها، ويحفز الدول الأخرى بخلق روحية التمرد على الاستعباد الأمريكي ـ الصهيوني.

أمام هذه المعادلة لن يكون أمام أمريكا إلا إشعال حرب (سنية ـ شيعية) في العالم العربي والإسلامي كي ينشغل بمعركته عن إسرائيل العدو الأساسي.

المعركة يراد لها الانطلاق زماناً ومكاناً من العراق، والإرهاب الذي يندلع في العراق هو الآلية التي سوف تحقق من خلالها إسرائيل ما تريد ويبلغ النصل حدّ العظم في الجسد الإسلامي والعربي[1].

وهذا سوف يجعلنا جازمين باستحالة قبول هؤلاء الحوار والمصالحة، خصوصا وان مشروع المصالحة بدعوتهم بالرجوع إلى خيمة المشروع السياسي الذي رفضوه كرارا؛ لأنه افقدهم كل مصالحهم السياسية التي كانت بأيديهم يوم كانوا.

علينا أن لا نوقف العمل الحواري والمشاريع التصالحية،

(١) أنظر مهدي حسن ـ الإرهاب والإرهابيون في العراق.

بل من الضروري أن نستمر حتى يستفيد منها من اطمئن قلبه بالإيمان وضرورة أن يبقى الباب مفتوحا عسى أن يتراجع من يتراجع، وهي عملية حوارية تشبه ما قام به الإمام علي عليه السلام في حواره مع الخوارج.

المصالحة مشروع مهم إلا انه لابد من توفر ظروفه الداخلية والخارجية.

وكما أسلفنا إننا نرى إن هناك فصائل لا يمكن معها إجراء مشروع المصالحة، لأنها مشروع دموي. ﴿**وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا**﴾[1] ﴿**وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً**﴾[2].

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦١.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨.